بسم الله الرّحمن الرحيم

August 1999. Issue No. 199
العدد ١٩٩، اغسطس ١٩٩٩م، ربيع الثاني/جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

ما بعد إطلاق الشيخ الجمري: صراع الإرادات بين الإصلاحيين وقوات القمع

اختلف المراقبون في تقييم مرحلة ما بعد اطلاق الشيخ المجاهد عبد الامير الجمري. وما يزال التقييم يخضع لاعتبارات كثيرة، خصوصا ان فصول مسرحية اطلاق سراح الشيخ ما تزال تتكشف يوما بعد آخر. فهناك من يرى انها بداية لعهد جديد يتسم بشيء من الانفتاح الذي وعد الامير به بعد ان تسلم السلطة بعد وفاة والده. ولكن هناك من يعتبر ذلك تطورا محدودا قد لا يتجاوز سقفه بعض الاصلاحات المحدودة غير ذات الشان. ويرى المراقبون ان الحكومة خسرت فرصة كبيرة كانت تستطيع ان تستغلها لتحسين صورتها في الداخل والخارج، وسبب تلك الخسارة استمرار التعاطي مع القضايا الحساسة من منطلق امني بحت وبدوافع غير نزيهة تستهدف كرامة المواطنين ومشاعرهم. ويعتقد البعض ان قرار الافراج عن الشيخ الجمري جاء من الامير مباشرة، ولكن رئيس الوزراء رفض ذلك الا ضمن صيغة تلبي لديه شيئا من الشعور الشخصي بضرورة تركيع ابناء البحرين واذلالهم. وبسبب ذلك فقد ساهمت سياسة جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون، في حرمان الامير من حصاد ثمرة العمل، ويعتبر رئيس الوزراء مسؤولا بشكل مباشر عن ذلك. كما ان مسرحية اظهار الشيخ معتذرا لدى اطلاق سراحه اغضب الشعب كافة وحير المراقبين الذين استغربوا ان يحكم على شخص بالسجن عشرة اعوام ودفع غرامات مالية تصل الى ١٥ مليون دولار ثم يطلق سراحه في اليوم التالي. وقوبل هذا الاخراج باستسخاف واسع حتى من قبل سياسيين خليجيين التقتهم المعارضة مؤخرا.

الفريق المتفائل يرى ان لدى الامير رغبة في الاصلاح السياسي خصوصا ان نجله، الشيخ سلمان، شخص مثقف ومطلع ويرغب في تطوير الاوضاع وتجاوز سلبيات الماضي. كما يرون في تصريح الاميرنفسه التي اعتبر فيها ان اطلاق سراح الشيخ الجمري «نهاية لصفحة سوداء في تاريخ البلاد»، تاكيد لذلك التوجه. ويذهب هؤلاء الى القول ان الشيخ حمد لا يرضى بان يتخلف عن ركب الاصلاح السياسي الذي يجتاح المنطقة، خصوصا في ضوء الانتخابات الكويتية الاخيرة وتطور الاوضاع السياسية في دولة قطر. ويرون ان اقحام اسم السعودية في اطار رفض المطالب الشعبية ما هو الا محاولات رخيصة من قبل الاجنحة المتورطة بالتعذيب والقتل لمنع التغيير. ولكنهم يرون كذلك ان مرور اكثر من اربعة شهور على بداية العهد الجديد يكفي لدفع المشروع الاصلاحي اذا كان هناك مثل هذا البرنامج. ويعتقدون ان الاستسلام لسياسات رئيس الوزراء الرافضة للاصلاح والمصرة على استمرار القمع والاضطهاد يعتبر تشجيعا لذلك المنحى. ويتطلعون الى خطوة حقيقية من قبل الامير يتم بموجبها الابتعاد عن مرتكبي جرائم قتل المواطنين وتعذيبهم وغلق ملف الماضي القريب وذلك باطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعلان عودة العمل بكل مواد الدستور. فما لم يتم ذلك فسوف يبقى الوضع على كف عفريت، وسيظل الاصلاح املا ضائعا في غابة من التناقضات.

اما الفريق المتشائم فيرى في تردد الامير في فرض موقفه الاصلاحي بقوة مؤشرا سلبيا على آفاق الاصلاح السياسي في البحرين، ويرى ضرورة حث الامير من قبل مستشاريه على اتخاذ خطوات كبيرة لتكون ذات معنى. كما يرى ان استمرار الشد والجذب بين الامير ورئيس الوزراء من شانه التاثير السلبي على المطالب العادلة، وبالتالي ازالة اسباب التوتر الذي عم البلاد نتيجة لذلك. ويدعم هذا الفريق رايه بالاشارة الى الاعتقالات الواسعة التي عمت البلاد في الايام القلية الماضية واستمرار سياسات التعذيب والعقاب الجماعي والسجن الانفرادي، ومواصلة تنفيذ سياسات ابعاد المواطنين. ففي الشهر الماضي منعت عائلات بحرينية عديدة من دخول البلاد لدى عودتها من الخارج. ومنع مئات المواطنين من السفر الى الخارج، كما بقيت جوازات سفر الكثيرين مسحوبة منهم، وبالتالي فهم في عداد الممنوعين من السفر. ويقول المتشائمون ان المعارضة استعجلت الدعوة الى وقف الاحتجاجات ضد السلقة وانها كان من الاجدر بها ان تعلن هدنة محدودة يتم خلالها تنفيذ بعض المطالب.

وبين هذه الاتجاهات المتباينة في النظر الى واقع البلاد في الشهور الماضية

○ كان اطلاق الشيخ عبد الامير الجمري في الثامن من الشهر الماضي الحدث الاهم في البلاد، وكان متوقعا منذ ان فشلت الحكومة في اقناع الرأي العام بوجود قضية حقيقية ضد الشيخ، برغم المزاعم التي لا يسندها اي دليل. وأجمع المراقبون على ان الحكومة خسرت فرصة مهمة لاستعادة شيء من المصداقية امام الرأي العام المحلي بهذا الاطلاق، وذلك بالسعي لاهانة الشيخ واظهاره معتذرا عما فعل. جاء ذلك الافراج بعد شهور متواصلة من التعذيب النفسي والجسدي، وبعد ان تدخلت منظمات دولية كثيرة مطالبة بالافراج عنه باعتباره «سجين رأي». وعندما قدمت الحكومة الشيخ الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة طلبت تلك المنظمات حضور المحاكمة كمراقبين، ولكن الحكومة رفضت ذلك. وجاء اطلاق الشيخ بالطريقة المهينة ليحرم الحكومة من ثمرة القرار بالافراج عنه. واعتبر المراقبون ذلك فشلا ذريعا لسياسة جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون.

وأفرج عن الشيخ الجمري بعد يوم واحد من اصدار محكمة امن الدولة حكما بسجنه عشرة اعوام وتغريمه حوالي ١٥ مليون دولار امريكي. واستغرب الرأي العام عندما اطلق سراحه بهذه السرعة بعد تلك المحاكمة الصورية. ومنذ اطلاق سراحه حتى الآن بقي الشيخ الجمري محاصرا في منزله بقوات الامن التي تحاصر كذلك المنطقة كلها.

○ عبرت المعارضة عن املها بان يبدأ الامير مشروعا اصلاحيا في البلاد بعد ان مضى اكثر من اربعة شهور على توليه السلطة. وتمنت ان يتمكن الامير من التغلب على القوى المعارضة للاصلاحات خصوصا في جهاز التعذيب السيء الصيت. وكانت المعارضة قد أعلنت توقف الاعمال الاحتجاجية بعد وفاة الشيخ عيسى وذلك لاعطاء الامير الجديد فرصة مناسبة للاصلاح السياسي. ولكن يساورها القلق من رجحان كفة اعداء الاصلاح في لعبة الشد والجذب هذه.

○ تواصلت المطالبة باطلاق سراح الرموز الشعبيين المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ السيد عدنان وبقية السجناء السياسيين. ويعتبر هؤلاء سجناء رأي لان اعتقالهم جاء بسبب تعبيرهم السلمي عن مواقفهم السياسية وليس بأي جرم آخر. وقد قضى هؤلاء اكثر من ثلاث سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة، الامر الذي يناقض حتى قانون امن الدولة السيء الصيت الذي لا يسمح باعتقال اي مواطن لاكثر من تلك الفترة.

○ تواصلت الاعتقالات التعسفية خلال الشهر الماضي. وطالت تلك الاعتقالات عددا من الاطفال الذين هم دون السن القانونية حسب القانون الدولي. وتعرض العديد من الاطفال الذين اعتقلوا من مناطق ابوقوة والبلاد القديم لتعذيب رهيب، وما يزال بعضهم معتقلا حتى الآن. كما تواصل تواجد قوات الشغب بكثافة في بعض المناطق خصوصا عند المساجد ومداخل بعض المناطق.

○ استمرت سياسة ابعاد المواطنين من بلادهم بدون اي مبرر. فقد منعت عائلات عديدة من دخول البلاد لدى عودتها من الخارج. وتم ايقاف هؤلاء في المطار فترات طويلة بلغ بعضها اكثر اسبوع. وعومل هؤلاء بقسوة خلال توقيفهم في المطار. وكان بين العائلات اطفال ونساء ومواطنون مسنون. ويحمل هؤلاء جميعا جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر، ولكن السلطات ترفض السماح لهم بدخول البلاد.

○ عبرت منظمة العفو الدولية عن أسفها لعدم السماح لاعضاء وفدها بمقابلة اي مواطن خلال اول زيارة تقوم بها المنظمة الى البلاد منذ ثلاثة عشر عاما. وكان الوفد قد قضى خمسة ايام في المنامة التقى خلالها عددا من المسؤولين، ولكنه منع منذ اليوم الاول لوصول اعضائه من مقابلة المواطنين، على اساس ان مثل تلك المقابلات «تهديد لامن الدولة».

○ تقدمت منظمات حقوقية فرنسية بطلب مقابلة امير البلاد لدى زيارته باريس الشهر الماضي. وطلبت تلك المنظمات توفير فرصة اللقاء لتقديم وجهات نظرها حول الوضع في البحرين خصوصا في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان. وطلبت من الرئيس الفرنسي طرح هذين

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

٢٨ يونيو

● بدأت منظمة العفو الدولية اليوم زيارتها الرسمية للبلاد وهي الاولى من نوعها منذ ثلاثة عشر عاما. وسوف تلتقي المنظمة عددا من المسؤولين، وضحايا التعذيب. كما ستناقش مع ممثلي الحكومة قضايا عديدة في مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة والتعذيب والإبعاد القسري للمواطنين. وكانت السلطات البحرينية قد رفضت طوال السنوات الماضية السماح لاي منظمة حقوقية دولية بزيارة البلاد، ولكن الضغوط الدولية الناجمة عن نشاط المعارضة اضطرت الحكومة للموافقة على هذه الزيارة. ويأمل المواطنون ان تؤدي الرقابة الدولية الى تخلي الحكومة عن سياسات التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري، وكافة الانتهاكات التي تمارسها كسياسة محورية في مجال حقوق الانسان. وشعر المواطنون بارتياح كبير لهذه الزيارة لانها جاءت تتويجا لجهودهم وتضحياتهم الكبيرة. ويأملون ان ينجم عنها تخلي الحكومة عن السياسات التي أدت الى معاناتهم على مدى العقودة السابقة.

● وبرغم زيارة المنظمة الدولية، فقد استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في الايام التي سبقتها. فقد منع الشيخ حسين الصايم من امامة الصلاة بمسجد مدينة حمد بعد ان تطرق في احدى خطبه قبل اسبوعين الى قضية المبعدين مطالبا بارجاعهم. وقد استدعي على الفور الى مكاتب التعذيب بالقلعة وأبلغ بقرار منعه من الاستمرار في اداء الصلاة ما لم يتوقف تماما عن التطرق من قريب او بعيد الى ما يعتبره جهاز التعذيب قضايا سياسية. وفي الوقت نفسه استمرت الاستفزازات من قبل القوات المرتزقة وعناصر جهاز التعذيب. فنقاط التفتيش العشوائية التي تقيمها قوى التعذيب مستمرة كل ليلة بعد منتصف الليل. وقد اعتدت تلك القوات على عدد من المواطنين في اليومين الماضيين وقامت بتفتيشهم واستفزازهم بشتمهم واهانتهم. وعلم كذلك ان عددا من الذين افرج عنهم مؤخرا اعيد اعتقالهم مجددا عند بعض نقاط التفتيش.

وعلم من جهة اخرى ان مكاتب شركة «النصر» للنقليات ما تزال مغلقة بعد اكثر من اسبوعين من غلقها. وجاء اغلاق المكاتب بعد ان قامت مجموعة من المواطنات بالتوجه اليها لاستئجار حافلة لنقل زوجات المعتقلين الى قصر الامير بقصر الرفاع لمطالبته باطلاق سراح ازواجهن. ومع ان الشركة لم تستجب لطلب النساء فقد اقتحمت قوات التعذيب مكاتبها واغلقتها بالشمع الاحمر، وما تزال كذلك حتى الآن. وشهدت بعض المناطق عودة للكتابات الحائطية التي تطالب الامير بالاستجابة للمبادرات الايجابية التي تقدمت بها المعارضة اليه لحل الازمة السياسية في البلاد. وشهدت مناطق كرزكان ومدينة حمد مثل هذه الشعارات التي ما ان تكتب حتى تهرع قوات وزارة الداخلية لشطبها.

● وعلى صعيد آخر تبددت آمال المواطنين بتشغيل من يفرج عنهم من المعتقلين. وقد حاول رئيس الوزراء محاكاة الامير في اطلاق بعض المبادرات التي تتسم بالايجابية، وذلك باصدار «توجيهات» الى وزارة العمل لتوظيف المفرج عنهم. وطبل الاعلام المحلي كثيرا لتلك المبادرة، ولكن سرعان ما تبددت عندما اوكلت وزارة العمل موضوع التوظيف بالشركات المحلية بدلا من اخذ المبادرة على عاتقها. وطالبت القطاع الخاص بتوظيف المفرج عنهم، الامر الذي لا يبدو منطقيا في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الخاص من مشاكل جمة بسبب التداعي الاقتصادي في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان هناك من بين المفرج عنهم موظفين بالوزارات والشركات، ولكن هذه الجهات ترفض اعادتهم الى وظائفهم وفق توجيهات من رئيس الوزراء شخصيا. وما يزال عدد من موظفي شركة البحرين للاتصالات التي تقع تحت ادارة وزير المواصلات، نجل رئيس الوزراء، ممنوعين من العودة الى وظائفهم حتى هذه اللحظة. كما ان اغلب المفرج عنهم لم يحصلوا على جوازات سفرهم وبالتالي فهم لا يستطيعون السفر بحثا عن وظيفة في الخارج. ويعتبر سحب جوازات سفر المواطنين من وسائل القمع الحكومية التي تستعمل على نطاق واسع.

● ولم يعرف بعد مصير المواطن السيد عدنان السيد سلام، ٣٨ عاما، بعد ان تم

البحرين متميزة في كل شيء حتى في غياب الإصلاحات السياسية

في الثامن من الشهر الماضي اجريت الانتخابات الكويتية قبل نهاية الفترة التي حددها دستور تلك البلاد في حال حل مجلس الامة من قبل الامير. وشارك في الانتخابات حوالي مائة الف مواطن لانتخاب خمسين عضوا لمجلس الامة. وتابع شعب البحرين وقائع هذه الانتخابات بشغف متسائلين عن سبب حرمانهم من المشاركة الشعبية اسوة بما يجري في الكويت. وبعدها بأيام أعلن امير دولة قطر عن تشكيل لجنة لوضع مسودة لدستور دائم للبلاد، وطلب منها ان تتضمن المسودة نصوصا تنظم انتخابات مفتوحة لمجلس وطني. ومرة اخرى شعر ابناء البحرين ان دول الخليج الاخرى تسبق بلادهم في مجال الانفتاح، خصوصا ان تلك التطورات جاءت في الوقت الذي تصاعدت فيه دورة العنف الرسمي في البلاد باعتقال عدد من الاطفال وانتشار مكثف لقوات الشغب الاجنبية في انحاء متفرقة من البلاد. وجاء بعد ذلك نبأ اطلاق سراح ثلاثة من علماء الدين في المملكة العربية السعودية كانوا قد اعتقلوا قبل خمسة اعوام. وعلم ان اطلاق سراحهم جاء بدون شروط، وبدون رسالة اعتذارية. كما لم يجبروا على الظهور امام شاشات التلفزيون لاظهار الاعتذار، ولم تقيد حرياتهم كثيرا بعد ذلك. يقارن ذلك بما جرى للشيخ الجمري الذي اعتقل بدون جرم ولم يمارس عملا خارج ما يسمح به دستور البلاد.

وتطورات الاحداث بعد ذلك. فقد توفي في الثالث والعشرين من الشهر الماضي الملك المغربي الحسن الثاني وتولى نجله محمد السادس مقاليد الحكم. وذكرت مصادر مقربة من القصر الملكي انه ينوي تكريس الانفتاح السياسي في البلاد وتطوير اوضاع حقوق الانسان فيها. وكان ملك الاردن الجديد قد تعهد بزيادة اوضاع الحريات في بلاده بعد توليه الحكم في اثر وفاة والده، الملك حسين. هذه التطورات جميعا تعكس تطورا نسبيا في عقليات الجيل الجديد الذي استلم مقاليد الامور بعد رحيل الجيل القديم. وتبقى البحرين فريدة من نوعها. فبعد مرور اكثر من اربعة شعور على وفاة الامير السابق ما تزال الاوضاع في البلاد متوترة ولا يعكس الوضع تطورا نوعيا في التوجه السياسي للحكومة.

وتطرح المصادر المتعددة احتمالات وجود رغبة لدى الامير الجديد في تطوير الاوضاع، ولكن ما حدث حتى الآن لا يعكس توجها حقيقيا لذلك. وتذكر المصادر المقربة من الامير انه يرغب في هذا التطوير ولكن وجود عمه، رئيس الوزراء على رأس الحكومة يمنعه من التسرع في الاصلاح.

المواطنون يرون ان هذه «المداراة» من جانب الامير لعمه لا تتوفر عندما يتعلق الامر بالعلاقة مع المواطنين. فليست هناك مداراة من اي نوع لمشاعرهم، بل على العكس من ذلك فان الرمز الاكبر للمواطنين، وهو الشيخ الجمري، يهان علنا ويساق من زنزانته الى مجلس الامير ليقرأ «رسالة اعتذار» كتبها جهاز التعذيب له واجبره على قراءته. وكان قد أخبره سلفا انه سوف يقرأ رسالة «تعزية» للامير بوفاة والده، وأعطي نسخة منها مغلفة بغلاف بلاستيكي لكي لا يستطيع تغييرها او تمزيقها. وعلى شاشة التلفزيون تبث وقائع تلك الجلسة المخزية عبر شاشات التلفزيون لتؤكد توجه الحكومة تجاه ابناء البحرين. وعندها يدرك الشيخ الجمري المكيدة التي دبرت له وانه تم تصويره سرا بدون علمه وهو يقرأ رسالة جهاز التعذيب.

بعد هذه الوقائع فهل من مجال للامل الكبير باصلاحات في البلاد؟ يستغرب المراقبون مما يجري في هذه الجزيرة المعذبة التي تختلف في اوضاعها السياسية عن بقية بلدان المنطقة. فهي البلد الخليجي الوحيد الذي يقوم بابعاد مواطنيه قسرا، وهي سياسة مستمرة حتى الآن، ليستبدلوا بمرتزقة من سوريا ومن وادي الدواسر بالسعودية. وهو البلد الوحيد الذي يرفض العمل وفق قوانينه الموثقة، وهي البلد الوحيد الذي تسعى حكومته لتغيير تركيبته السكانية ظلما وجورا. والآن يتضح كذلك انها البلد الوحيد الذي لا تتغير سياسات حكوماته بغض النظر عن الحاكم. فيذهب الوالد ليخلفه ابنه في الحكم، وتستمر الاوضاع بدون تغير. نأمل ان نكون مخطئين في تقييمنا للواقع، ونأمل ان يثبت الامير خطأ ما نقول وذلك عبر اجراءات اصلاحية جديدة تعيد الثقة للمواطنين بحاكمهم. لقد طال الانتظار ونأمل ان يكون هناك غيث بعد الاعصار.

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

توقيفه قبل يومين بمطار البحرين لدى عودته من دراسته في الخارج. وكان معه ابنه البالغ من العمر ١٥ عاما وابنته التي لا يتجاوز عمرها ١٢ عاما. وسبق ان منع هذا المواطن من دخول البلاد من قبل. وكانت المرة الاخيرة التي سمح له بدخول البلاد في العام ١٩٩٤. وحتى يوم امس لم يبضح اي خبر عن مصير هذا المواطن وابنائه.
وفي لندن، أعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن ترحيبها باطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين وطالبت باطلاق الباقين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري.وجاء في البيان: «تقدر المنظمة هذه المبادرة الايجابية وتعتبرها خطوة مهمة على الطريق الصحيحة لتحقيق الانفراج المنشود باطلاق سراح جميع المعتقلين لاسباب سياسية بمن فيهم الاشخاص المحتجزين الذين لم يقدموا الى المحاكمة وفي مقدمتهم الشيخ عبد الاميرالجمري وإصدار عفو عام شامل». وناشد البيان امير البحرين قائلا: «تهيب المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بسموكم وأنتم تدشنون عهدا جديدا، أملة مزيدا من الانفتاح وطي صفحة الماضي متمنية لكم الصحة والسعادة ولشعب البحرين التقدم والازدهار والسؤدد».

٢٩ يونيو

● استمرت جريمة إبعاد المواطنين مجددا. فقد أبعد قسرا يوم امس المواطن السيد عدنان السيد سلمان الى الظهران بالمملكة العربية السعودية بعد اعتقال في المطار استمر ثلاثة ايام. وأبعد مع هذا المواطن طفلاه: السيد حسين، ١٥، وكوثر، ١٢. وكان الثلاثة قد وصلوا الى مطار البحرين يوم السبت الماضي، وتم توقيفهم في المطار طوال الفترة التالية برغم عدم وجود اية ادلة على قيامهم بنشاطات مناوئة للسلطة. ورفضت سلطات المطار السماح لهم بدخول البلاد، وأجبروا على المغادرة الساعة الرابعة مساء امس على متن طائرة متوجهة الى مدينة الظهران السعودية. ولا يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن.

● وعلم كذلك ان المواطن الشيخ ابراهيم الانصاري، ٤٢ عاما، ما يزال موقوفا بمطار البحرين بعد ان رفضت سلطات المطار السماح له بالدخول. وكان الشيخ الانصاري قد عاد من الكويت قبل اربعة ايام بصحبة كل من ابنته وزوجها. وسمح للاثنين بالدخول، بينما أبعد الشيخ الى الكويت قسرا. ولكن السلطات الكويتية رفضت السماح له بدخول البلاد وأعادته فورا الى البحرين. وفي المطار طلبت منه السلطات البحرينية بالتوجه الى دولة الامارات العربية، ولكنه رفض المغادرة وأصر على دخول البلاد. ولكن سلطات المطار تصر على منعه من دخول بلاده بعد ان قامت بتجديد جواز سفره. وما يزال موقوفا بالمطار ويتعرض لمعاملة وحشية هناك.
● يحدث هذا كله في الوقت الذي بدأ وفد من منظمة العفو الدولية زيارة الى البحرين يوم امس لفحص اوضاع حقوق الانسان فيها. وأصدرت المنظمة بيانا جاء فيه ما يلي: «يزمع وفد من منظمةالعفو الدولية على زيارة البحرين في الفترة من ٢٨ يونيو/حزيران الى الاول من يوليو/تموز ١٩٩٩. ويتألف هذا الوفد من مديرة قسم الشرق الاوسط، جون ري، وسعيد بومدوحة، الباحث في قسم الشرق الاوسط، وأنجلا غاف، وهي محامية بريطانية. والهدف من هذه الزيارة هو اجراء مباحثات مع كبار موظفي الحكومة البحرانية وممثلي المجتمع المدني، وذلك بشأن القضايا التي تتعلق بحماية حقوق الانسان وتعزيزها». وعلم ان الحكومة تصر على عدم السماح بوفد المنظمة بزيارة السجون او الالتقاء مع المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب.
● وفي كوبنهاجن أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا مفصلا حول المحاكمات غير العادلة في البحرين خلال العامين الماضيين. ويتكون التقرير من ٣٠ صفحة ويحتوي على تفاصيل لقضايا ١١٥ مواطنا بحرينيا تم الحكم عليهم بشكل جائر خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، وكذلك قضايا ٦٤ مواطنا تمت تبرئتهم او انتهت مدة حكمهم منذ فترة طويلة ولكنهم ما يزالون محتجزين. ويحتوي التقرير كذلك على قضايا ٣٦ مواطنا لا يزالون منذ فترات طويلة بانتظار المحاكمة. وتشمل القضايا المذكورة ٩ نساء وما لا يقل عن ١٥ من الاطفال. وأشار التقرير الى ان هناك العديد من قضايا المحاكمات الاخرى التي لم تصل للمنظمة معلومات عنها.
● وما يزال عدد كبير من الافراد الذين شملهم القرار الحكومي بالافراج ، محتجزين ظلما وعدوانا. وتحدث الافراجات بشكل متقطع يعكس رغبة حكومية في افراغ القرار الاميري من محتواه. ومن بين الذين افرج عنهم في اليومين الماضيين حسين حماد (من السنابس) وفيصل عبد الله مكي (من الديه). وقد قضى كل منهما في السجن ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وفي الدول المتحضرة يحظى مثل هؤلاء المظلومين عادة بتعويض مالي واعتذار رسمي عما لحق بهم من ضرر بسبب الاعتقال التعسفي. ولكن الوضع في البحرين يختلف عن ذلك، حيث يطلب منهم الاعتذار ودفع الغرامات احيانا.
● وعلم ان المواطن الحاج عبد الله فخرو، يعاني في الوقت الحاضر من وضع ان تدهورت صحته بشكل مقلق، وخشيت الحكومة ان يتوفى داخل السجن.

٣٠ يونيو

● ذكرت مصادر مطلعة ان الجلسة الثانية لمحاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد يوم الاحد المقبل (٤ يوليو). وسوف تعقد الجلسة بصورة سرية ولن يسمح للمواطنين بحضورها. كما سيمنع المراقبون الدوليون من حضورها. واكدت تلك المصادر ان الشيخ الجمري لن يكون له حق استئناف الحكم الذي سوف تصدره بحقه، وان مرافعاتها ستكون مقتضبة جدا. وكانت الجلسة الاولى قد عقدت في ٢٢ فبرايرالماضي، اي بعد اكثر من ثلاثة اعوام من السجن بدون تهمة او محاكمة. وتأتي الجلسة الثانية بعد اكثر من اربعة شهور من الجلسة الاولى التي وقف الشيخ الجمري فيها موقفا بطوليا رافضا كل التهم الموجهة اليه ومؤكدا ان ذنبه الوحيد هو المطالبة بانتخاب المجلس الوطني الذي ما يزال – حسب دستور البلاد – عضوا رسميا فيه. وخلال هذه الفترة تعرض الشيخ الجمري الى تعذيب رهيب، فقد أبقي في زنزانة انفرادية في معظم الاحيان، وقطع اتصاله بالعالم الخارجي، وخضعت الزيارات العائلية المحدودة التي حظي بها لاجراءات امنية صارمة، ومنع اهله من نقل الاخبار اليه، وهدده المعذبون بالسجن مدى الحياة اذا لم يوافق على شروطهم. ويمكن القول ان اخبار الشيخ انقطعت تقريبا برغم بعض الزيارات التي لم يستطع الحديث خلالها عما يحدث له. كما نقل الى المستشفى العسكري مرارا، وتدهورت صحته بشكل متواصل بسبب ما تعرض له من التعذيب النفسي والجسدي احيانا على ايدي المعذبين المعروفين. ولا يستبعد المراقبون ان يكون الشيخ قد وقع على افادات مزيفة اعدها الجلادون، ولكنها افادات – اذا كانت موجودة – ليس لها قيمة من وجهة النظر القانونية. وهناك طلبات كثيرة من منظمات حقوقية دولية لحضور المحاكمة، ولكن الحكومة ترفض السماح لاي مراقب دولي بحضور جلسات محكمة امن الدولة التي تفتقر الى ادنى مقومات العدالة، وتعتبر احكامها جائرة.
● وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب أصدر امرا بمنع الدكتور حامد الانصاري من القاء محاضرة بجمعية الاصلاح بالمحرق. وكانت الجمعية قد أعلنت عن محاصرة بعنوان «الاسلام والانترنيت» يلقيها الدكتور الانصاري. ولم يعرف سبب المنع سوى ان الشخص المذكور كان قد شارك في برنامج «الشريعة والحياة» الذي تبثه قناة «الجزيرة» القطرية. ويمارس جهاز التعذيب سياسة القبضة الحديدية لتكميم الافواه في البلاد، ويمارس رقابة صارمة على كل كلمة تقال او تكتب. وكان هذا الجهاز قد أصدر الشهر الماضي قرارا بمنع محاضرة للدكتورة سبيكة النجار كانت ستلقيها بنادي العروبة. وأدرك المواطنون ان ما قيل عن سياسة انفتاحية جديدة لم يعد له وجود.
● وعلى صعيد آخر تحدث الليلة الماضية السير نايجيل رودلي، المقرر الخاص للامم المتحدة حول التعذيب امام مجموعة من ناشطي حقوق الانسان وذلك بالقاعة الرئيسية لجمعية المحامين البريطانية وسط لندن. ونظمت المحاضرة بالتعاون مع منظمة «ريدريس Redress» التي تهتم باعادة تأهيل ضحايا التعذيب، وذلك بمناسبة يوم التضامن الدولي مع ضحايا التعذيب في العالم الذي قررته الامم المتحدة، وذلك في ٢٦ يونيو من كل عام. وجاء في محاضرة السير رودلي تفاؤله بتطور اوضاع حقوق الانسان في العالم خصوصا بعد ان اصبحت هناك تشريعات دولية تطال الذين يمارسون التعذيب. وقال ان من المدهش ان المعذبين هم الذين يفترض ان يكونوا مسؤولين عن تطبيق القانون، اي ان المسؤولين عن حماية القانون هم الذين يرتكبون جريمة التعذيب. واضاف ان المصيبة تكون اكبر عندما تكون الآليات الحكومية هي التي تشجع المعذبين على تعذيب الابرياء. ولذلك يشعر المواطنون بضرورة وجود تشريعات دولية لمنع ذلك. وقال ان التعذيب جريمة تهدف لكسر الارادة الشخصية للضحية من اجل الحصول على معلومات او اعترافات، وبالتالي فهو اعتداء على الكرامة الانسانية. واضاف ان الامن من العقاب هو الذي يشجع الجلاد ، اما بالنسبة للضحية فانه يشعر بعد معاناته بخوف دائم من سطوة المعذبين، وهذا مناف للعدالة التي تقتضي ان يعيش الانسان في أمن. وقال ان العالم انتظر طويلا حتى توصل الى تشريعات تمنع توفير حصانة لمن يمارسون التعذيب من طائلة القانون فأصبح هناك الآن محكمة جنائية دولية تتجاوز اشكاليات الحدود الجغرافية والتشريعية للدول. ولا تكتفي المحكمة بمحاكمة المعذبين بل تنص المادة ٧٥ منها على تعويض ضحايا التعذيب.
● وتجدر الاشارة الى ان المشاركين في الامسية وقفوا دقيقة صمت واحدة تضامنا مع ضحايا التعذيب في العالم. وحضرت المعارضة البحرينية وناشطون حقوقيون بحرينيون الامسية ونقلوا الى الآخرين معاناة نساء البحرين واطفالها وشيوخها وشبابها على ايدي جهاز التعذيب.

١ يوليو

● تفاعلت قضية محاكمة الشيخ الجمري محليا ودوليا في اليومين الماضيين. وعلم ان عددا من المنظمات الحقوقية الدولية بعثت الى الحكومة طالبة السماح لممثلين

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

المواطنون بخبر استئناف المحاكمة بمشاعر الغضب خصوصا مع تأكد الانباء حول تعرض الشيخ للتعذيب النفسي المكثف خلال الاسابيع الاخيرة وإكراهه على التوقيع على افادات مزيفة. وأشار مراقبون حقوقيون الى السجن الانفرادي الذي أبقي فيه الشيخ طوال الفترة السابقة، والى فصله عن بقية الرموز السياسية، وعدم السماح له بالاتصال برفاق طريقه المسجونين ظلما وعدوانا. واعتبروا ان وضعه في حالة نفسية صعبة جدا وحرمانه من العناية الصحية اللائقة وتهديده المستمر بالسجن المؤبد، هو تعذيب خطير، وان اية افادة انتزعت تحت الاكراه باطلة ولاغية وليس لها اي قيمة قانونية.

● وفي لندن بعثت منظمة القلم الدولية International PEN المعنية بالدفاع عن الكتاب والادباء المعتقلين رسالة الى امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تطلب منه فيها بالافراج الفوري وغير المشروط عن الشيخ الجمري، جاء فيها ما يلي: «بالنيابة عن منظمة القلم الدولية، وهي الشبكة العالمية للكتاب التي لها تاريخ يمتد الى ٧٨ عاما من الدفاع عن حرية التعبير، نود ان نكتب لكم لمناشدتكم مرة اخرى في ما يتعلق بعالم الدين والكاتب، الشيخ الجمري. وقد علمنا ان الجلسة الثانية من محاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد في ٤ يوليو بمحكمة امن الدولة. ومع حلول ذلك التاريخ سوف يكون الشيخ قد قضى في السجن بدون محاكمة فترة ثلاث سنوات وخمسة شهور وثلاثة عشر يوما، وهي فترة تزيد نصف عام تقريبا على الفترة التي ينص عليها قانون بلدكم لمثل هذا الاعتقال. وبالاضافة الى ذلك، فقد علمنا انه خلال هذه الفترة الطويلة من الاعتقال، لم يسمح للشيخ الجمري بالاتصال بمحام قانوني الا قبل ساعة من بدء الجلسة الاولى من المحاكمة. ونشير ايضا الى ان الجلسة الاولى لم تكن مفتوحة للجميع، واذا تمت ادانته فلن يتمتع بحق الاستئناف. كل هذه الجوانب من القضية دفعتنا للقلق الشديد ازاء ما يمكن ان ينجم عن هذه المحاكمة. ولهذا السبب فاننا نقف مع السفير البريطاني في بلدكم وخبراء حقوق الانسان الدوليين في المطالبة، على اقل تقدير، بالسماح لمراقبين مستقلين بحضور المحاكمة. ولكن، في ضوء هذه المخالفات القانونية واعتقادنا المستمر بان الشيخ الجمري، فضلا عن انه لم يرتكب اية جريمة، بل كان يعبر عن رأيه بشكل سلمي، فاننا نظل قلقين من استمرار اعتقاله ومحاكمته. وكما قلنا في رسالتنا السابقة لكم، فانه حسب تقدير منظمة القلم، فان اعتقال الشيخ الجمري ناجم فقط عن ترويجه بشكل سلمي للاصلاح السياسي في بلدكم، ودعوته لاعادة لمجلس الوطني. وهذه الاعمال لا تشكل، حسب القانون الدولي، اي نشاط اجرامي. وعليه، فاننا، مع منظمات حقوق الانسان العديدة الاخرى والمسؤولين الحكوميين الاجانب، نناشدكم ان تهتموا بهذه المسألة بشكل عاجل. ان قرارا منكم بمنحه عفوا كاملا وغير مشروط، سوف يكون الطريق الامثل لحل هذه القضية، وسوف يحظى بتقدير العالم كدلالة ايجابية على التزامكم بالحكم العادل وحقوق الانسان في بلدكم». ووقع على الرسالة كل من السيد هوميروا أريجيس، الرئيس الدولي، والسيد تيري كارلبوم، السكرتير الدولي.

● وعلم كذلك ان منظمات دولية اخرى كتبت الى حكومة البحرين للمطالبة بحضور الجلسة المزمعة لمحاكمة الشيخ، ولكن ايا منها لم يحصل على موافقة الحكومة. واستنتجت تلك المنظمات ان المحاكمة سوف تكون سرية وبالتالي لن يتوفر لها اي سند قانوني، وستكون الاحكام الصادرة عنها باطلة ولاغية. واعتبرت ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري بعد المحاكمة سوف يكون اعتقالا تعسفيا.

٥ يوليو

● فيما ينتظر المواطنون انعقاد الجلسة الثالثة لمحاكمة الشيخ الجمري غدا، كشف النقاب عن مزيد من المناشدات الدولية المطالبة بحضور مراقبين دوليين لتلك المحاكمة. وكشفت الجلسة الثانية التي عقدت يوم امس مزيدا من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان والاعتداء الصارخ على مباديء العدالة والقيم. فقد عقدت الجلسة سرا ولم يسمح بحضور احد من المواطنين او المراقبين، واعتمد المدعي العام في مرافعاته على «افادات» انتزعت تحت التعذيب، وافتراءات من نسج خيال المعذبين بوزارة الداخلية. وعلم كذلك ان الشيخ الجمري لم يعرف بموعد الجلسة الا قبل يوم واحد. ولم يسمح لفريق المحامين الذي تشكل للدفاع عنه بمقابلته الا قبيل انعقاد الجلسة.

● وعلم ان منظمات دولية عديدة طلبت الاسبوع الماضي من الحكومة السماح لها بحضور المحاكمة ولكنها لم تتلق جوابا. ومن بين المنظمات التي أبدت اهتماما بذلك المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية بالاضافة الى منظمة القلم الدولية. وكانت شخصيات حقوقية دولية قد ناشدت كلا من السفيرين الامريكي والبريطاني في المنامة بحضور المحاكمة. وكتبت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب رسالة الى الحكومة في ٢ يوليو جاء فيها ما يلي: «علمت المنظمة من خلال منظمة حقوق الانسان في البحرين بان الشيخ عبدالامير الجمري قدم الى المحاكمة في ٢١ فبراير ١٩٩٩. واتصلت المنظمة بكم في ذلك

المحاكمة تمت بحضور محدود شمل محاميه وزوجته وثلاثة من ابنائه. ولكن احدا من المواطنين او الصحافيين او المنظمات القانونية وحقوق الانسان لم يسمح له بالحضور. وعلمنا من منظمة حقوق الانسان في البحرين بان المحاكمة سوف تستأنف في ٤ يوليو ١٩٩٩. وبودنا مرة اخرى ان نحث سموكم على السماح لمنظمة OMCT او اي منظمة حقوقية اخرى بالحضور كمراقب لمتابعة الاجراءات التي نأمل ان تنسجم مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة». ووقع الرسالة رئيس المنظمة. وتناقلت وكالات الانباء الدولية انباء المحاكمة باهتمام مع الاشارة الى ان الشيخ الجمري عضو بالمجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا وان محاكمته تأتي في اطار قمع الحركة الوطنية الاصلاحية. ومن بين تلك الوكالات رويترز والفرنسية وداو جونز والاسوشيتد برس. ويسود الجميع حالة من التشاؤم ازاء ما يمكن ان يتمخض عن محكمة امن الدولة السيئة الصيت خصوصا مع اصرار الحكومة على سرية المحاكمة ومنع المراقبين الدوليين من حضورها. كما سمعت الليلة الماضية اصوات عدة انفجارات للاسطوانات الغازية، وذلك احتجاجا على سوء المعاملة التي يتلقاها الشيخ الجمري وراء القضبان. وكانت المعارضة قد دعت الى الهدوء بعد وفاة الامير السابق، وتمنت على الامير الحالي وقف التداعي السياسي في البلاد.

● نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للكاتب البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «البحرين: محاكمة الجمري ام رمز النظام» وجاء في المقال: «جريمته (الشيخ الجمري) انه طالب مع كوكبة من العلماء الذين وضعوا أيديهم مع ابناء شعبهم من مختلف التيارات السياسية بحق الشعب في المشاركة عبر انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.. جريمته ان عبا الطافات الشعبية وتصدر الصفوف في هذه المعركة غير هياب، ولا مبال بمستقبله، بصحته، بوضعه العائلي، بالاستحقاقات التي يجب عليه تقديمها لقاء وقوفه بوجه الطاغوت، معلنا انه آن الاوان لفتح صحفة الحوار بين الشعب والحكم، واعادة الحياة البرلمانية، ووضع البلادع على السكة الصحيحة بعد سنوات طويلة من السياسات الخطرة التي فاقمت الازمة السياسية ودقت أسفينا بين الشعب والاسرة الحاكمة». وأضاف: «المتهمون من انقلبوا على الدستور، ومن يسترون بالقونين التي يضعونها، ومن يمتهنون حقوق الانسان. الشيخ الجمري، رمز لشعب البحرين بمختلف فئاته السياسية وبطائفتيه المتلاحمتين، يقف أمام المحاكمة ليعبر بوضوح عن اصرار شعب البحرين وتمسكة بحقوقه التي نصت عليها كل الشرائع، ونص عليها دستور دولة البحرين».

٦ يوليو

● عبرت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته يوم امس عن أسفها لعدم سماح حكومة البحرين لوفدها الذي زار البلاد الاسبوع الماضي بمقابلة احد من المواطنين. وجاء في البيان ما يلي: «عاد مبعوثو منظمة العفو الدولية في ٢ يوليو من البحرين بعد ان قاموا باول زيارة من قبل المنظمة منذ ١٢ عاما. وقالت المنظمة: «كان هدف الزيارة عقد مباحثات مع مسؤولين حكوميين نأمل ان تتبعها زيارات اكثر في الشهور المقبلة». وقد عقدت مباحثات مطولة مع وزراء الداخلية والعدل والشؤون الاسلامية والخارجية والعمل، وكذلك مع القضاة الكبار والمسؤولين الآخرين. وتركزت المباحثات على قلق منظمة العفو الدولية حول حقوق الانسان ومن بينها الاعتقال الاداري، والاجراءات غير العادلة للمحاكمات امام محكمة الاستئناف العليا بصفتها محكمة امن الدولة، والادعاءات حول التعذيب وقضايا الابعاد القسري. وأثار المبعوثون عددا من القضايا الفردية للضحايا وخطة البحرين للتوقيع على اتفاقيات اضافية لحقوق الانسان ومراجعة القوانين والممارسات بهدف تطويرها لتكون منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. ورحبت منظمة العفو الدولية ببدء حوار بناء مع الحكومة، ولكنها أعربت عن أسفها لعدم السماح لمبعوثيها بأي لقاء خاص مع اي قطاع من المجتمع مهتم بتطوير حقوق الانسان وحمايتها خلال الزيارة. وطالبت منظمة العفو الدولية بضمانات بان مثل هذه التحديدات لن يتكرر في الزيارات المستقبلية. وسوف تقدم منظمة العفو الدولية مذكرة بمشاهداتها واقتراحاتها الى حكومة البحرين في وقت لاحق».

● وفيما تعقد محكمة امن الدولة الجائرة جلستها الثالثة لمحاكمة الشيخ الجمري هذا اليوم، رشحت معلومات جديدة عن محاولات جهاز التعذيب لمنع التلاحم الوطني بين ابناء البلد. فقد رفضت الحكومة السماح لاثنين من الشهود بحضور الجلسة لتقديم شهادتهما دفاعا عن الشيخ الجمري. والسبب ان هؤلاء الشاهدين ينتميان للمذهب السني ولا تريد الحكومة ان يدافعا عن عالم دين «شيعي» لكي لا تتكرس

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

الطائفي التي تمارسها الحكومة. وكان فريق الدفاع عن الشيخ الجمري قد طلب السماح لكل من الاستاذ علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق وعضو العريضة الشعبية، والشيخ عيسى الجودر، عضو لجنة العريضة الشعبية، لتقديم شهادتهما دفاعا عن الشيخ الجمري، ولكن مسؤولي التعذيب رفضوا ذلك رفضا مطلقا لانه يفشل الخطة الحكومية من الناحية العملية، وهي السياسة التي تمنع قيام وحدة وطنية تتجاوز الاطر المذهبية والانتماءات الايديولوجية والسياسية. وتجدر الاشارة الى ان الامير السابق رفض بشكل مطلق استقبال وفد يمثل ابناء البحرين كافة، لان ذلك يمثل اعترافا بوحدة الشعب في مطالبه العادلة.

● وقد استمرت ردود الفعل الشعبية الغاضبة على تقديم الشيخ لمحاكمة سرية ومنع المواطنين من حضورها. وسمعت الليلة الماضية اصوات انفجارات الاسطوانات الغازية تعبيرا عن الاحتجاج. كما شوهدت شعارات كثيرة في عدد من المناطق مثل كرزكان والشاخورة والسنابس والزنج وغيرها، وجميعها يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا. وكانت المعارضة قد دعت الى وقف الاحتجاجات بعد وفاة الامير السابق وذلك لافساح المجال امام الامير الجديد للقيام باصلاحات سياسية. وشوهدت قوات الشغب في اليومين الماضيين في مناطق كثيرة وهي تشهر سلاحها بوجه ابناء البلاد. وقد مضى اربعة شهور على ذلك، ولم يحدث اي انفراج سياسي او امني. وحتى الآن لم يطلق سوى نصف السجناء الذين أمر الامير باطلاق سراحهم، ومن بينهم سجناء غير سياسيين. اي ان عدد السجناء السياسيين الذين أفرج عنهم بعد توقيف لمدد تجاوزت في بعض الحالات ثلاث سنوات، لم يصل المائة بعد. بينما يتجاوز عدد السجناء السياسيين ١٥٠٠ معتقل. وطرح المراقبون مقارنة بين مبادرات الاصلاح الوطني التي حدثت في بلدان عربية اخرى وما يجري في البحرين. فحتى في الجزائر، فقد أمر الرئيس بوتفليقة باطلاق سراح ٥٠٠٠ سجين سياسي لفتح صفحة جديدة مع المعارضة، ويتوقع اطلاق سراح قادة جبهة الانقاذ التي فازت في انتخابات ٩٢ التي ألغاها الجيش لاحقا. وكان ملك الاردن الجديد قد أمر بالافراج عن ٣٠٠٠ معتقل. وفي السعودية صدر قرار ملكي مؤخرا بالافراج عن عدد من العلماء المعتقلين بدون ان يطلب منهم رسائل التماس مهينة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا قويا للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني في البحرين، بعنوان: «دخول المرأة مجلس الشورى لا يجعله دستوريا ولا يحله محل السلطة التشريعية». وجاء في المقال ما يلي: «ان تطوير مجلس الشورى ومهما بلغ هذا التطور والمنزلة التي يمكن ان يرتقي اليها باعطائه المزيد من الصلاحيات، او بزيادة عدد اعضائه، او باضفاء المسحة التقدمية المتحررة من عقدة المرأة التي ابتلي بها فئة من الرجال بتعيينها ضمن اعضائه، فسيظل امر هذا المجلس، كما هو الحال من اساسيات تكوينه، غير دستوري، وان اي تطوير لا يضفي عليه سوى التغيير «الكمي» الذي يؤدي به الى التضخم «الهيكلي». ما دام هذا التطوير سيظل خارج الدستور». وأشاد الكاتب بتصريحات الأمير التي أطلقها بعد مجيئة الى الحكم وهي التصريحات التي أعطت الانطباع بوجود نية لتغيير حقيقي في البلاد. وطالب الكاتب باطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين وتعويض أسر الشهداء، واعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وانتهى الى القول: «نحن على يقين من ان تصريحات صاحب السمو امير البلاد، في ما يختص بالتطويرات والاصلاحات المستقبلية مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الوصول الى «رأي الاغلبية وتوجهات ورغبات الرأي العام...» انما جاءت من رؤية ثاقبة، مستمدة حكمتها مما يجري من تطورات وتحولات تاريخية على مستوى الخليج والعالم لا قبل لمجلس الشورى ان يقف في وجهها او يحول دون حدوثها او يمنع مسيرة شعبنا من دخول ساحة معتركها، وان يستعيد كامل حقوقه الدستورية».

٧ يوليو

● في واحدة من أقصر المحاكمات في العالم وأكثرها جورا، تلى الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة من على منصة الرئاسة بمحكمة امن الدولة السيئة الصيت صباح اليوم قرار مجلس العائلة الحاكمة بسجن الشيخ عبد الامير منصور الجمري لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ ٥,٧ مليون دينار (حوالي ١٥ مليون دولار). وجاء صدور الحكم بعد ثلاث جلسات استغرقت كلها ما لا يزيد على ساعتين فقط. وعقدت المحاكمة بصورة سرية ولم يسمح لأي مراقب محايد بحضورها. كما تحرم المحكمة الشيخ الجمري من حق الاستئناف. ولم يقدم الادعاء العام اي شاهد ضد الشيخ الجمري، وعلم أن كل الادلة التي قدمت ضده انتزعت من سجناء سياسيين تحت التعذيب الرهيب. وكانت الجلسة الأولى التي استمرت أقل من ساعة قد عقدت في ٢١ فبراير الماضي اي بعد اكثر من ثلاث سنوات على اعتقال الشيخ الجمري، وأجلت المحاكمة اكثر من اربعة شهور بسبب وفاة الامير السابق. وتحت ضغوط دولية من المنظمات الحقوقية الدولية وبعض الجهات السياسية استؤنفت المحاكمة يوم الاحد الماضي لمدة لا تزيد على ساعة واحدة فند فيها اربعة شهود بشكل كامل ادعاءات الحكومة. ورد المدعي العام في جلسة عقدت يوم امس لم تتجاوز الخمس

كان الشعب على موعد مع الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة ليقرأ الحكم السياسي الذي أصدرته العائلة الخليفية الحاكمة بسجن الشيخ وتغريمه.

● وقال مراقبون مهتمون بالوضع البحريني ان اصرار رئيس الوزراء على سرية المحاكمة ورفض الطلبات التي تقدم بها اكثر من ١٤ جهة حقوقية دولية لحضور المحاكمة، وفشل الادعاء في تقديم اي شاهد ضد الشيخ، كل ذلك جعل المحاكمة لاغية وباطلة. واعتبرت جهات حقوقية بالامم المتحدة ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري يعتبر اعتقالا تعسفيا ويجعل حكومة البحرين واحدة من أشد حكومات العالم انتهاكا لحقوق الانسان. وقالت انه حتى المحاكم التركية التي أصدرت حكم الاعدام على عبد الله اوجلان كانت مفتوحة وحضرها مراقبون دوليون. والمحاكم الجزائرية تجري وفق قدر أدنى من القوانين. اما محكمة امن الدولة فهي أبشع صورة للظلم والجور في اي بلد من بلدان العالم اليوم. وبصدور هذا الحكم الجائر ضد الشيخ الجمري تدخل البلاد مرحلة جديدة أكثر سوادا مما مضى، وتكرس حالة التوتر التي حرصت المعارضة على انهائها بمجيء الامير الجديد قبل اربعة شهور. وقد اعتبرت تلك المنظمات الشيخ الجمري سجين رأي وطالبت بالافراج عنه بدون قيد أو شرط.

● وبسبب شعور ابناء البحرين بالظلم المتواصل من قبل حكومة رئيس الوزراء والاهانة التي تمثلها المحاكمة الجائرة للشيخ الجمري للقيم الانسانية والمبادىء الاسلامية، فقد تجددت اجواء الاحتجاج في الايام القليلة الماضية، وهو تطور خطير يقلق المعارضة التي كانت تأمل ان تستفيد الحكومة من الهدوء للقيام باصلاحات سياسية. وشوهدت مساء امس ألسنة اللهب تتصاعد من الاطارات المحروقة في عدد من المناطق. كما غطت الشعارات حيطان مناطق اخرى. ففي منطقة الديه شوهدت في انحاء متفرقة منها بعض الاطارات المحترقة، كما شوهدت سيارات الاطفاء وهي تهرع باتجاه المنطقة لاحقا. واعتقلت قوات الشغب الاجنبية المواطن شاكر مدن بينما كان يسير في احد شوارع الديه، ولم يطلق سراحه الا بعد تعذيب وحشي. وحدثت بعض الحرائق الاحتجاجية بمنطقة الحلة، فيما كانت قوات الشغب وعناصر من جهاز التعذيب تجوب المنطقة. وفي منطقة القدم شوهدت الادخنة تتصاعد من بعض الحرائق الاحتجاجية الصغيرة على الشارع العام.. وعلى الشارع العام بمنطقة جدحفص حدثت بعض الحرائق واحدثت ارتباكا مروريا. وبالقرب من الشارع السريع فوق شارع البديع كانت هناك اطارات مشتعلة. اما في مدينة حمد فكانت هناك آثار لاطر محترقة الليلة الماضية. وفي منطقة البلاد القديم زينت الحيطان بالشعارات التي تطالب باعادة البرلمان والافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وفي مناطق كرزكان وغيرها غطت الشعارات حيطان الجدران بصورة اذهلت الكثيرين.

٨ يوليو

● استمرت طوال امس تفاعلات الحكم الجائر الذي أصدرته محكمة أمن الدولة السيئة الصيت بحق الشيخ عبد الامير الجمري. فقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بالحدث وبثت تقارير موسعة حول القضية كانت في اغلبها متعاطفة مع شعب البحرين ومشككة في عدالة الحكم. ومن هذه الجهات هيئة الاذاعة البريطانية بأقسامها الانجليزية والعربية والفارسية، وراديو فرنسا الدولي والمحطات الفضائية مثل «الجزيرة» و ANN ووكالات انباء رويتر والفرنسية والاسوشيتد برس وداو جونز وغيرها. واجريت مقابلات مع رموز المعارضة في الخارج وممثلي المنظمات الحقوقية الدولية مثل منظمة العفو الدولية. اما على صعيد الداخل فقد استقبل شعب البحرين خبر الحكم الجائر بغضب شديد ادى الى خروج مسيرات احتجاجية في عدد من المناطق. وردت سلطات القمع الحكومية بحملات اعتقال واسعة النطاق.

● فما ان انتشر الخبر حتى عمت حالة الاستياء انحاء البلاد وتغيرت وجوه المواطنين صغارا وكبارا، نساء وأطفالا، وخرجت مسيرة كبيرة بمنطقة كرزكان شارك فيها عدد كبير من المواطنين، وهتف المواطنون خلالها بحياة الشيخ الجمري ورفعوا شعارات عديدة مثل «هيهات منا الذلة» و «الموت للظالمين». وخرجت مسيرة اخرى بمنطقة بوري. واعتدت قوات الشغب الاجنبية على المتظاهرين بوحشية متناهية. وشوهدت آثار المصادمات صباح اليوم. واعتقل صباح اليوم الشيخ حسين الاكرف، ٢٨، الذي كان قد أطلق سراحه ضمن العدد القليل من المظلومين الذين شملهم القرار الاميري الشهر الماضي. ويخشى على الشيخ الاكرف، من التعذيب خصوصا ان جهاز التعذيب كان قد توعده بمزيد من التعذيب اذا تعرض للاعتقال مرة اخرى.

● وشملت الاعمال الاحتجاجية يوم امس حرق اطارات السيارات في كثير من المناطق. وقام مواطنو منطقة الديه باعتصام بداوه الساعة الثامنة مساء امس، واغلقت المحلات التجارية في المنطقة. وشوهدت حرائق كثيرة بمنطقتي الدراز والسنابس. وسمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز بمنطقة المالكية جنوبي البلاد وكذلك بمنطقة البلاد القديم. وأشعلت اطارات السيارات بمناطق شهركان

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

على الحيطان في أغلب المناطق. ووزعت بيانات عديدة من بينها بيان باسم «صوت الانتفاضة» يحث الشعب على جعل الاسبوع القادم اسبوع تضامن مع الشيخ الجمري، وبشتى الوسائل السلمية التي عرفها شعب البحرين. وتمت محاصرة بعض مداخل المنامة من قبل قوات الشغب. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من الاطارات المحروقة على شارع البديع بجانب منطقة الدراز. وبعد لحظات شنت القوات المرتزقة عدوانا شرسا على المنطقة وضربت المواطنين واعتقلت عددا منهم.

● وتمثل التفاعل الدولي بقرارات من منظمات دولية عديدة باصدار بيانات تشجب المحاكمة وتعتبرها ظالمة وتطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وكتب اللورد ايفبوري رسالة الى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية صباح اليوم يشرح له فيها ظروف المحاكمة ويؤكد له فيها ان المحاكمة كانت سياسية بشكل كامل وتفتقر الى اي اطر قانونية منسجمة مع المعايير الدولية. وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، التي تتخذ من بيروت مقرا لها، بيانا بعنوان: «الحكم على الشيخ الجمري من قبل محكمة امن الدولة استهانة بالعدالة وبشعب البحرين». ووصف البيان الحكم بانه «ادانة سياسية ستترتب عليها نتائج خطيرة». وقال البيان ان عددا من المنظمات طالب بحضور المحاكمة ولكن حكومة البحرين رفضت تلك الطلبات. واختتم البيان بالقول: «يتوجب على كل من يهتم بكرامة الانسان وحقوقه التدخل لوضع حد للتجاوزات الخطيرة لحكومة البحرين في انتهاكاتها لحقوق الانسان».

● وفي لندن أصدرت جماعة العلماء المجاهدين في العراق بيانا حول القضية قالت فيه: «تلقينا بألم بالغ ما تناقلته وكالات الانباء العربية والعالمية من حول الحكم بالسجن عشر سنوات على العلامة الكبير الشيخ عبد الامير الجمري، من علماء البحرين وقادتها البارزين الذي يرزح في سجون البحرين منذ أكثر من ثلاث سنوات في أشد انواع القهر والتعذيب الجسدي والنفسي لشيخ طاعن في السن جاوز الستين عاما في خدمة الاسلام والمسلمين وخدمة قضايا الامة العادلة. والشيخ الجمري علم من أعلام الفكر والدين وإمام للجماعة منذ اكثر من ثلاثين عاما في البحرين وعضو منتخب من الشعب البحريني في المجلس النيابي المعطل. وجماعة العلماء المجاهدين في العراق، اذ تستنكر هذه الاحكام الجائرة تأسف لاصرار حكومة البحرين على تجاهلها لكل النداءات التي وجهتها الهيئات العالمية والمنظمات الاسلامية ومنظمات حقوق الانسان العربية والاسلامية والدولية الداعية لاطلاق السجناء وإنصاف المظلومين وتلبية نداء العقل والعدل والقانون في البحرين والعراق وغيرهما من البلاد الاسلامية. وجماعة العلماء المجاهدين في العراق تأمل مخلصة ان تقدم حكومة البحرين على الاستجابة لنداءات العقل والحكمة وتبادر لازالة قلق الامة الاسلامية بإطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية رفاقه المعتقلين فان ذلك أدعى لنشر الطمأنينة والاستقرار في البحرين والمنطقة. «ان الله يأمر بالعدل والاحسان».

٩ يوليو

● حقق شعب البحرين انتصارا كبيرا بخروج الشيخ عبد الامير الجمري من السجن مساء امس، وازداد حماسه للاستمرار في المطالب الشعبية المشروعة التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وأكد رموز الحركة السياسية في البلاد وحدة صفهم مجددا وعبروا عن خطوات جديدة في المسيرة النضالية السلمية لتحقيق المزيد من الانجازات الحضارية لشعب البحرين. جاء ذلك في الوقت الذي دعت فيه المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية لتقصي الحقائق ازاء التقارير التي تؤكد تعرض الشيخ الجمري لتعذيب نفسي وجسدي رهيب استمر حتى اللحظات الاخيرة من اعتقاله. وعبر مراقبون سياسيون وحقوقيون عن استيائهم الشديد ازاء المسرحية التلفزيونية التي أجبر فيها الشيخ - تحت التهديد - على قراءة رسالة كتبها موظفو جهاز التعذيب امام افراد العائلة الحاكمة واعضاء مجلس الوزراء. وقد فوجيء الشيخ الجمري بذلك في الوقت الذي كان يعاني من مشاكل صحية منها ضعف في النظر واضطرابات في القلب. واعتبر هؤلاء ان ما حدث انما هو استمرار لسياسة القمع والتعذيب التي تمارسها وزارة الداخلية ضد ابناء البحرين والتي تفرض على المعتقلين بشكل متواصل التوقيع على افادات معدة سلفا، او قراءة «اعترافات» ملفقة امام كاميرات التلفزيون. وسبق ان بث التلفزيون الرسمي صورا لمعتقلين ابرياء وهم يقرأون تلك «الاعترافات». وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية هذا النمط من المعاملة تعذيبا بشعا وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان. ويجد السجين عادة امامه واحدا من خيارين: فاما الامتثال لاوامر الجلادين او التعرض للمزيد من التعذيب الوحشي.

● ومن جهة اخرى عبر دبلوماسي غربي في المنامة عن دهشته للمكانة الكبيرة التي يتمتع بها الشيخ الجمري. وقال في اتصال هاتفي الليلة الماضية: «لم اكن اعرف مكانة هذا الرجل الا بعد ان ظهر على شاشة التلفزيون امام اجتماع على اعلى مستوى حضره اعضاء مجلس العائلة الحاكمة وجميع اعضاء مجلس الوزراء». وأضاف: «تساءلت في نفسي: من هذا الرجل الذي تجتمع لاستقباله جميع اعمدة الدولة ليستمعوا الى كلمات يقرأها امامهم؟». وقال ان دهشته ازدادت عندما ادرك ان الرجل ليس سوى الشيخ الجمري الذي كان قبل يوم واحد قد صدر بحقه احكام قاسية. واضاف انه ليس هناك في العالم اي بلد تجتمع فيه اكبر الشخصيات الحاكمة لاستقبال شخص محكوم بالسجن. وهذا يعني - في نظره - ان الرجل ليس مذنبا برغم ادعاءات الحكومة، والا لما حضر هذا الاجتماع.

● وقال صحافيون تواجدوا في منطقة بني جمرة الليلة الماضية انهم استغربوا كثيرا من الحشد الهائل الذي انهال على المنطقة بعد انتشار خبر الافراج عن الشيخ الجمري. وقال انه وجد صعوبة بالغة في الوصول الى بني جمرة لان شارع البديع كان مكتظا بالسيارات على مسافة اكثر من كيلومترين. وتواصل توافد المواطنين على منزل الشيخ الذي كانت مفرزة من قوات التعذيب ترابط فيه حتى وقت متأخر من الليل. وحاولت قوات الشغب التحرش بالمواطنين وأطلقت كمية من الغازات المسيلة للدموع والخانقة، وحدث تراشق بالحجارة مع المواطنين الذين ردوا على استفزازات القوات الاجنبية.

● واهتمت وسائل الاعلام العالمية بخبر اطلاق سراح الشيخ الجمري واعتبرته انتصارا كبيرا لشعب البحرين. ونشرت وكالات انباء رويتر والفرنسية والاسوشيتد برس وهيئة الاذاعة البريطانية ومونت كارلو وقناة «الجزيرة» و شبكة الاخبار العربية و السي. ان. ان وغيرها خبر الافراج. واجرت بعض هذه الجهات مقابلات مع رموز المعارضة. كما اجرت مقابلات مع ناشطين حقوقيين من منظمة العفو الدولية. واكد هؤلاء عدم شرعية الحكم الذي أصدرته محكمة امن الدولة بحق الشيخ الجمري وطالبوا بالافراج الفوري عنه.

● اما المواطنون فقد شعروا بفرح كبير من جهة وغضب شديد ضد قوى التعذيب التي تسعى لقطع الطريق امام اي مشروع اصلاحي في البلاد. وقال احد الشباب الذين توجهوا الى منطقة بني جمرة للسلام على الشيخ الجمري: «كان بودي ان تكون علاقة الحكم بالشعب على غرار ما فعله ملك الاردن السابق الذي ذهب بسيارته الخاصة الى السجن واقتاد المهندس ليث شبيلات من زنزانته». وقال: «هذه هي الروح التي يجب ان يتحلى بها حكامنا، وليس الاصرار على سياسة اهانة المواطنين واظهارهم كالمساكين الذين ينتظرون المنن والصدقات من حكامهم». وقال آخر: «لقد رفع المواطنون على مدى السنوات الخمس الماضية شعار: هيهات منا الذلة، ولن نتراجع عنه، وسوف تستمر معارضة سياسات القمع والاعتداء على كراماتنا مهما طال الزمن».

● ومن جهة اخرى ناشدت المعارضة امير البلاد بالبدء في تحقيق المشروع الاصلاحي الذي وعد المواطنين به في اطار مصالحة وطنية شاملة، وذلك باطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقالت ان اساليب المنن والهبات والصدقات اسلوب قديم لا مكان له في المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على سيادة القانون ودولة المؤسسات.

١٠ يوليو

● ما تزال منطقة بني جمرة التي يعيش فيها الشيخ الجمري وعائلته، محاصرة من قبل قوات الشغب والامن منذ صباح يوم الجمعة. فقد اقيمت حواجز للتفتيش عند كل مداخل المنطقة، ولا يسمح لاي مواطن من خارجها بالدخول اليها. ويقف جنود مسلحون عند الحواجز موجهين بنادقهم الى صدور المواطنين لارهابهم. وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية ماقامت به الحكومة انتهاكا صارخا لحقوق الانسان.

● وكان الشيخ الجمري قد عرض لتعذيب شديد ازداد سوء منذ مطلع العام ١٩٩٨ وهدد حينها بالاعتداء على العرض مالم يوافق على ماتريده المخابرات. كما ان الشيخ الجمري وضع في زنزانة انفرادية في معظم الوقت وحرم من الاتصال بالعالم الخارجي ومنعت عنه الرسائل وعملت المخابرات على ايصال معلومات خاطئة ومزيفة بأساليب شتى. ثم مارست المخابرات ابشع انواع التهديد ضده وضد افراد عائلته قبل استئناف الجلسة الثانية للمحاكمة، وطلب ضباط المخابرات من الشيخ الجمري: الامتناع عن التصريح لوسائل الاعلام الاجنبية، وعدم القاء الخطب المطالبة بالبرلمان، وعدم تدريس طلاب العلوم الدينية، في مقابل الافراج عنه من زنزانته الانفرادية. وتحت التعذيب الشديد وافق الشيخ الجمري التعهد بذلك مقابل الخروج من الزنزانة الانفرادية. وسرعان ماغدرت المخابرات بعد ذلك -مباشرة- بتقديم الشيخ للمحاكمة الجائرة. وعندما قدم الدفاع شهادات تدحض ماقاله الادعاء العام، رد الادعاء بلغة بذيئة ورفضت المحكمة الانعقاد لاكثر من خمس دقائق ولم تستمع لردود الدفاع. وقال عبد الرحمن بن جابر ال خليفة بانه يريد انهاء المحاكمة وان التهم ضد الشيخ

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

المحكمة. الا ان القاضي الخليفي -وجلس حوله علي منصور (مصري) ومصطفى برغش (مصري) - كانت لديه نية اخرى عندما جاء في الجلسة الرابعة التي استغرقت اقل من خمس دقائق ليعلن حكمه السياسي والجائر ضد الشيخ الجمري. بعد ذلك قامت المخابرات بارجاع الشيخ الجمري لزنانته الانفرادية واخبرته بأن رئيس الوزراء يخيره بين البقاء في هذه الزنزانة بقية عمره (عشرة سنوات بالاضافة لسنوات طويلة للتعويض عن ١٥ مليون دولار) او الوقوف امام رموز العائلة الحاكمة لقراءة الشروط التي فرضها عليه جهاز المخابرات.

● في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات واصلت الحكومة انتهاكها لحقوق المواطنين بشتى الوسائل الاخرى. فقد علم ان المواطن سعيد الشهركاني منع من دخول البلاد لدى عودته من السعودية. وكان قد غادر البلاد قبل ستة اعوام لطلب الدراسة في الخارج. ويحمل الشهركاني جواز سفر بحرينيا تم تجديده مؤخرا.

● وعلى صعيد آخر منع الدكتور عمران محمد عضو جمعية حقوق الإنسان الكويتية من دخول البلاد يوم الجمعة ٩ يوليو لدى وصوله مطار البحرين الدولي. وكان الدكتور عمران قادما من الكويت لتهنئة الشيخ الجمري بمناسبة إطلاق سراحه من السجن. وذكر الدكتور عمران في رسالة وجهها إلى منظمة العفو الدولية انه تعرض للاعتقال والتهديد من قبل ضابط من العائلة الحاكمة يدعى علي محمد يوسف الخليفة. وقال الدكتور عمران في رسالته ان هذا الضابط اخبره بعد انتظار دام اكثر من ساعة انه سيتم ترحيله إلى الكويت على متن طائرة تابعة لطيران الخليج في الساعة الخامسة مساء. أي بعد ست ساعات من وصوله ولم يعط الضابط أي سبب لمنعه. ووصف الدكتور عمران أسلوب الضابط بأنه "استعلائي وعدواني" ورفض السماح له باستعمال الهاتف لإخبار عائلته بوضعه. وقال انه شاهد في المطار عائلة بحرينية مكونة من عشرة أشخاص معتقلة في مطار البحرين الدولي، وكانت العائلة عائدة من دبي قبل سبعة أيام. وقد رفضت السلطات السماح لها بدخول البلاد بالرغم من أن أفرادها جميعا يحملون جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر، وتتكون العائلة من : السيد محمد رضا النشيط ،٤٥ عاما،معصومة جاد عبد الله ، ٤٠، واطفالهما :زينب،١٧، زهرة،١٦، مهدي ١٥ ، مريم ،١٣، مصطفى ،١٢، مرتضى، ١١، حيدر ،٦، فاطمة،٣. وذكر المصدر أن العائلة تعاني من حالة مزرية حيث لا يوفر لها الطعام أو الشراب مابين الساعة الحادية عشرة صباحا ٤٥:٤ مساء، وأنها مجبرة على البقاء في حجرة مظلمة وقذرة ، ومحاطة بقوات الأمن المدججة بالسلاح، الأمر الذي يمنع العائلة وخصوصا النساء من خلع ملابسهم . وقال الدكتور انه طلب من قوات الأمن السماح له بشراء شئ من الطعام له وللعائلة ولكنهم رفضوا ذلك رفضا باتا . وهددوه بالتعذيب أن استمر في طلبه، ووصف حالة العائلة بأنها مجهدة جدا وحزينة. وذكر الدكتور أن هناك مواطنا آخر هو السيد حسن محمد علي الموسوي،٣٥، معتقل كذلك في مطار البحرين منذ أربعة أيام. ويحمل السيد حسن جواز سفر بحريني صالحا للسفر ، ولكنه ممنوع من دخول البلاد. ويقول الدكتور أن هذا الشاب مضطربا وخائفا، وان هؤلاء المواطنين يعيشون مع عدد آخر من الإفريقيين والأسيويين الموقوفين في سجن المطار .

١٢ يوليو

● طالب اعضاء بالبرلمان البريطاني باطلاق سراح القادة المعتقلين وبقية السجناء السياسيين في البحرين. فقد أصدر عدد منهم بيانا حول قضية الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي: «يشجب هذا البرلمان الحكم على عضو لجنة العريضة الشعبية وناشط حقوق الانسان الشيخ الجمري بالسجن عشرة اعوام ودفع غرامة قدرها ١٥ مليون دولار من قبل محكمة امن الدولة في ٧ يوليو. ويأخذ بعين الاعتبار ان منظمة العفو الدولية اعتبرته «سجين راي» وعالم دين شيعي بارزا، وقاضيا سابقا وعضو البرلمان الذي تم حله بشكل غير شرعي من قبل حكومة البحرين في ١٩٧٥، ويشجب حقيقة انه، بالرغم من الالتماسات التي قدمتها منظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوقية الاخرى للسماح لها بحضور المحاكمة، فقد حوكم الشيخ سرا امام محكمة امن الدولة برئاسة قاض من العائلة الحاكمة، وليس له حق الاستئناف، ويلاحظ ان اطلاق سراحه من السجن جاء نتيجة الضغط الدولي الكبير، ويطالب حكومة صاحبة الجلالة بالضغط على حكومة البحرين للافراج الفوري عن قادة المعارضة الذين ما يزالون في السجن، وحل الازمة السياسية المستمرة باعادة العمل بكل مواد دستور البحرين». ويعتبر هذا التضامن الدولي مع الشيخ الجمري مؤشرا على الرغبة الدولية في غلق ملف الأزمة في البحرين بمصالحة وطنية شاملة تتجاوز الاساليب التقليدية التي تجعل الحاكم في موقع التفضل على الآخرين، وتعتدي على كرامة المواطنين وتسلب منهم انسانيتهم.

● ومن جهة اخرى ما تزال ردود الفعل تتوالى في إثر اطلاق سراح الشيخ الجمري يوم الخميس الماضي. ففيما اعتبر بعض المراقبين الطريقة التي عرضت بها مسرحية الافراج محاولة رخيصة لاهانة شعب البحرين ورموزه السياسية والدينية والفكرية، رأى آخرون انها خطوة على طريق الانفراج السياسي. ورأى البعض ان طريقة الاخراج المسرحي غير الموفق لقرار الافراج كانت لارضاء الفريق المتشدد في العائلة الحاكمة الرافض لاي اصلاح سياسي في البلاد، وذلك من اجل الحفاظ على ماء الوجه بعد فشل كل الاساليب الاخرى لتركيع المعارضة ورموزها. وقد حدث في بداية الامر ارتباك في الصفوف الشعبية، ولكن سرعان ما اكتشف المواطنون انهم يواجهون نظاما يرى ان بقاءه لا يتحقق الا باستعباد ابناء البحرين. وكانت الانتفاضة الشعبية التي عمت البلاد في السنوات الخمس قد رفعت شعارات من بينها الدفاع عن الكرامة، وذلك بعد عقود من سياسات الاذلال والاستعباد التي فرضت على الشعب بالنار والحديد.

● ومع ان هناك ارتياحا دوليا لاطلاق سراح الشيخ الجمري فما تزال مشاعر الغضب تهيمن على المواطنين ازاء رفض الحكومة القيام بمبادرة اصلاح وطني شاملة تفضي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وقد انتشرت في اليومين الاخيرين شعارات كثيرة. ففي منطقة السنابس كانت هناك شعارات مثل: «الجمري ... رمز لمعاناة الشعب»، «نحو مقاومة مدنية شاملة»، «لم تضعف مكانة الجمري في قلوبنا»، «نحن معك يا أبا جميل»، «لن ننسى شهداءنا».

● وعلم ان العدوان الذي شنته القوات المرتزقة يوم الاربعاء الماضي على منطقة البلاد القديم شمل الاعتداء على منزل والدة الشيخ علي سلمان. وقام الجلادون باجبار المرأة العجوز على الخروج من المنزل، وعاثوا فيه تخريبا، ولم يعرف احد عن اي شيء يبحث هؤلاء في منزل امرأة عجوز. ثم اعتقلوا والد الشيخ وهو رجل كفيف البصر كرهينة مقابل تسليم ابنه الآخر، عباس، نفسه. وبرغم الشهادة الجامعية التي يحلمها هذا الاخير فقد منعت وزارة الدولة ومؤسساتها من توظيفه. وفي اليوم نفسه اعتدت القوات المرتزقة على منزل الشاب عبد الرسول عبد الحسن أبا الحسن، بمنطقة الصالحية وعاثوا في المنزل عبثا وتخريبا، ثم اعتقلوا الشاب. وكان قد اطلق سراحه في ٢٨ أبريل الماضي بعد اعتقال تجاوز السنوت الثلاث. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد حكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات في وقت سابق. وما تزال منطقة بني جمرة محاصرة، حيث توجد سيارة للشرطة عند كل مدخل من مداخلها، وذلك لمنع المواطنين من بقية المناطق من زيارة الشيخ الجمري في منزله. ووصف وضعه بانه يعيش في حالة تشبه الاقامة الجبرية، وان حالته الصحي متدهورة نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له في السجن.

● وعلى صعيد آخر، نشرت صحيفة «القدس العربي» الصادرة في لندن في عددها هذا اليوم مقالا للكاتب البحريني المعروف، الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «وداعا شيخ المجاهدين: نقدر تضحياتك، وسنواصل المشوار». ويعتبر المقال من بين اقوى المقالات التي كتبت لشرح الجرائم التي ارتكبت بحق الشيخ الجمري، حيث اكد ان المسيرة الوطنية سوف تستمر بدون توقف، وهي مسيرة شارك الشيخ فيها بنصيب واسع من الجهد والعناء. وجاء في المقال: «اذا كان النظام يتوهم بانه قد حل مشكلة الضغوطات الكبيرة الموجهة اليه من الداخل والخارج لاطلاق سراح الجمري بهذه المسرحية، فانه قد يكون تخلص من مشكلة زعيم من الزعماء، وليست مشكلة شعب بأكمله، واذا كان النظام يتصور بانه سيحل مشكلة المعتقلين والسجناء السياسيين بهذه الكيفية فانه واهم للغاية». وقال ان من حق المبعدين الذين ذكر اسماء بعضهم، العودة الى وطنهم بدون اعتذار او قيد: «من حقنا ان نعود الى بلادنا، وواجب على النظام ان يقلع عن هذا النهج اللاقانوني في ابعاد المواطنين، وسنبقى رافعين الراية في الخارج، واذا عدنا الى ارض الوطن فسنواصل رفع الراية بدون خوف او وجل مؤكدين تمسكنا بدستور البلاد». وأشار الى الجريمة التي ارتكبت بحق الشيخ الجمري قائلا: «لم يكسب النظام بخطوته في اجبار الشيخ على الاعتذار لاطلاق سراحه، بل العكس من ذلك. فقد تزايدات الكراهية لرموز النظام الذين يقفون عثرات في وجه المصالحة، وعثرات في وجه الاصلاح السياسي المنشود».

١٤ يوليو

● تكثفت الشعارات على الحيطان في مناطق عديدة في اليومين الماضيين، وجميعها يكرر المطالب الشعبية العادلة ويطالب باطلاق سراح القادة والمعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي بن احمد الجدحفصي. ولوحظ من خلال تلك الشعارات عمق الوعي الشعبي والتضامن الذي عم البلاد خلال الاسبوع الماضي. وعلم من جهة اخرى أن منظمات دولية عديدة تعد ملفاتها للمطالبة بفتح تحقيق خاص في قضية الشيخ الجمري ومدى التعذيب التي تعرض له خلال فترة اعتقاله. كما ان تلك المنظمات تأخذ مأخذ الجد ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية حول وجود «تعهدات» من قبل الشيخ الجمري بالتخلي عن حقوقه المشروعة في الممارسة السياسية والتعبير السلمي عن أفكاره بحرية. وقالت تلك المنظمات انه - اذا صدقت تلك التقارير - فإن حرية وضع اعفة ارتكبت بحق الشيخ من قبل

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

الحكومة. وهذا يعني ان السلطات لم تكتف بسجنه بدون تهمة او محاكمة لاكثر من ثلاث سنوات، ولا بتقديمه الى محاكمة صورية لم تستغرق كل جلساتها ساعتين، ولا بحرمانه من حق استئناف الحكم الصادر بحقه، بل اجبرته على التخلي عن حقوقه التي يكفلها له دستور البلاد والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان. فليس من حق احد سلب تلك الحقوق، وحتى لو وقع شخص مظلوم تحت وطأة التعذيب استعداده للتخلي عن تلك الحقوق فيجب على المجتمع الدولي التدخل فورا لوقف العمل بتلك التعهدات. واشارت الى ضرورة تفعيل المحكمة الجنائية الدولية لتقديم الاشخاص المسؤولين عن تعذيب الشيخ الجمري الى محاكمة عادلة كمجرمين ضد الانسانية. وعلم ان الشيخ الجمري اخذ يوم امس الى المستشفى بعد ان تدهورت صحته نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له في زنزانات التعذيب.

● وقال شهود عيان انهم لاحظوا كتابات كثيرة على الحيطان بشعارات وطنية تعكس وعيا شعبيا راسخا. ففي مناطق كرزكان ودمستان والنويدرات وسترة والسنابس والديه والدراز شوهدت شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد والدفاع عن الشيخ الجمري بوجه جلاديه وعدم الانصياع لخدع جهاز التعذيب. وبعض هذه الشعارات يتحدث عن الشيخ الجمري بصفته رمزا من رموز المعارضة وليس القضية كلها، وان اطلاق سراحه يعني توجه الشعب الى المطالب الاخرى. ومن هذه الشعارات: «مهما فعلتم بالجمري فهو في قلوب الشعب»، «ثقتنا بالشيخ كبيرة»، «لقد اعتاد الشعب على مثل هذه الممارسات الارهابية من قبل الحكومة»، «اذا كان الشيخ قد تنازل عن المطالب وابتعد عن القضية فلماذا هذا الحصار على بيته وقريته»، «لتعلم الحكومة اننا لن نتنازل عن حقوقنا المشروعة»، «نحن شعب لا تخدعنا المسرحيات»، «افتلونا، عذبونا فان شعبنا سيكون اكثر وعيا»، «سنتخذ من صمت أبي جميل جمرة مشتعلة على الاعداء»، «نتعهد بالمواصلة والاستمرار لرد الجميل يا أبا جميل». وعبرت المعارضة عن ارتياحها لالتزام المواطنين حالة الهدوء برغم جرائم جهاز التعذيب. واعربت عن أملها بان يبدأ الامير مشروعه الاصلاحي بعد ان استطاعت قوى التعذيب تعطيله اكثر من اربعة شهور.

● وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشاب الشيخ حسين الاكرف اعتقل مرة اخرى يوم امس الاول بعد اطلاق سراحه قبل ثلاثة ايام. وكان قد اعتقل فترة طويلة ولم يطلق سراحه الا بعد وفاة الامير السابق. وترددت قوات القمع الحكومية بشكل منتظم على منزل الشيخ الاكرف في اليومين الماضيين لاعتقاله. وكان الاعلام الرسمي قد نسب اليه بعد اطلاق سراحه ضمن مجموعة ال ٣٢٠ شخصا تصريحات مختلقة بانه متأسف ونادم على ما فعل. ويعلم الجميع انه لم يرتكب جرما بدليل انه اعتقل اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. فكيف يندم على ما لم يرتكب من اعمال؟

● وبثت وكالة انباء رويتر هذا اليوم تقريرا مفصلا عن الاوضاع في البحرين بعد اطلاق سراح الشيخ الجمري. ونسبت الوكالة الى دبلوماسيين ومحللين قولهم ان اطلاق سراح الشيخ الجمري يعتبر جزءا من توجه الامير الجديد «لاصلاح العلاقة مع الاكثرية الشيعية»، حسب قول الوكالة. وقالت ان المعارضين البحرينيين يطالبون الحكومة باطلاق سراح مئات المعتقلين السياسيين ومن بينهم زملاء الشيخ الجمري، واعادة العمل بدستور البلاد الذي حله الامير في ١٩٧٥. ونسبت الوكالة الى دبلوماسي في المنامة قوله: «على المعارضين ان يتحلوا بالصبر، فالامير لا يستطيع ان يعمل كل شيء بين ليلة وضحاها. فالظروف المحيطة تفرض عليه ان يلتزم بسياسة (اصلاحية) هادئة». كما نسب التقرير الى السيد كمال سماري، من منظمة العفو الدولية قوله: «نرحب بالعفو (عن الشيخ الجمري) ونحن مقتنعون بانه وبقية سجناء الرأي كان يجب ان لا يعتقلوا في بداية الامر».

● وفي لندن وجه فضيلة الشيخ راشد الغنوشي رسالة تهنئة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «تلقى اخوانكم وابناؤكم في حركة النهضة التونسية نبأ تمتعكم بالحرية مجددا ببالغ الفرح والسرور شاكرين فضل الله على نعمائه، معتبرين يوم الافراج عنكم يوم انتصار للسماحة والعدالة والحرية والاخوة الاسلامية والتضامن الوطني في البحرين الشقيق ضد نزوعات الانتقام والثأر والتمزق والتحارب. إخوانكم وأبناؤكم في حركة النهضة ومن مختلف مواقعهم في البلاء يهنئونكم ويرجونكم الدعاء لهم في محنتهم».

١٤ يوليو

● عشية الزيارة الرسمية التي سيقوم بها الامير الى فرنسا غدا يبدو الوضع السياسي في البلاد راكدا الى الدرجة التي جعلت بعض المراقبين والدبلوماسيين في المنامة يشككون في مدى قدرة الامير على كسر شوكة القوى المناهضة للاصلاح. ويرى هؤلاء ان الافراجات المحدودة التي حدثت حتى الآن لا ترقى الى مستوى ما وعد الامير به من اصلاحات في مستهل عهده، وانها لا تخرج عن دائرة الاجراءات التي كانت متوقعة لتخفيف الضغوط الدولية على الحكومة لتحسين سجلها الاسود في مجال حقوق الانسان. وقال هؤلاء ان الاساليب التي تمت بها لافراجات حرمت الامير من تقدير شعبي واسع كان سيتحقق لو ان تلك الافراجات

● ويزداد الشعور الشعبي استياء مع استمرار فرض الاقامة الجبرية على الشيخ الجمري والحصار المفروض على منزله منذ خروجه من السجن قبل اسبوع. فهناك سيارتان تابعتان لجهاز التعذيب وثلاث سيارات شرطة من نوع «جيب» تحاصر المنزل وتمنع الزوار من دخوله، وتمنع خروج الشيخ منه. وتعرض صحافي غربي الليلة الماضية الى مضايقات شديدة من قبل تلك القوات عندما حاول دخول منزل الشيخ، ومنع بقسوة ووحشية. هذا في الوقت الذي تتواصل فيه رسائل الدعم والتضامن مع الشيخ من قوى وجهات محلية ودولية. وأصدر طلاب وجامعات جامعة البحرين بيانا اكدوا فيه تضامنهم مع الشيخ الجمري، وطالبوا بتحقيق المطالب الشعبية العادلة.

● استمرت، من جهة اخرى، جريمة حرمان المواطنين من العودة الى وطنهم او البقاء فيه بحرية. فحتى كتابة هذا التقرير ما يزال المواطن الشيخ عبد الرضا النشيط، وهو من منطقة النعيم، موقوفا مع عائلته الكبيرة بالمطار، منذ عودته من دولة الامارات العربية التي كان يقيم فيها منذ سبعة اعوام. ويرافق الشيخ النشيط زوجته وأطفاله الثمانية، ويطالب بالسماح له بدخول بلاده، خصوصا ان لدى العائلة جوازات سفر بحرينية. وقد كرر الشيخ النشيط لقوات التعذيب قوله: أنا مستعد للمثول امام اية محكمة اذا كانت لديكم ادلة ضدي. وعلم كذلك ان سلطات التعذيب قامت بابعاد الشاب طالب عايش سلطان، ١٩، من مواطني منطقة الديه الى السعودية عن طريق الجسر. وقد تم ابعاده في اليوم الذي افرج عنه من اعتقاله الذي دام حوالي ستة شهور. ويدرس هذا الشاب في احدى المدارس المحلية، وكان قد ولد في البحرين من ام بحرينية ووالد سعودي وعاش فيها وترعرع. وعندما جاء المرتزقة لابعاده تعلقت به امه وكانت تبكي بالم وحرقة، وكان الشاب يبكي مثلها. ولكن المرتزقة اختطفوه من بين ذراعيها بقسوة وأبعدوه قسراً.

● وعلم من جهة اخرى ان المواطنة عفاف عبد المهدي، من منطقة مدينة عيسى، تعرضت الشهر الماضي للتعذيب الوحشي عندما ارادت، مع نسوة اخريات، مقابلة الامير لطلب الافراج عن ازواجهن. وذكرت التقارير ان الجلاد عدنان الظاعن أصدر الاوامر الى المرتزقة بضرب النساء والمعتقلين الآخرين على رؤوسهم لكي لا يترك التعذيب اثرا على اجسادهم. كما علم ان الجلاد محمد الناصر، وهو احد المسؤولين بمركز التعذيب بالحوض الجاف، يعتدي بشكل منتظم على معتقدات السجناء ويشتم مقدساتهم. كما يقوم بنزع ملابس المعتقلين اثناء عملية التفتيش التي تعقب اية زيارة عائلية. وقد انتشر اسمه بين ابناء البحرين كواحد من أكثر الذين يشتمون عقائدهم. ويقول معتقلون سابقون انه يمارس جرائم سرقة ممتلكات المعتقلين ويضربهم. ويشاركه في جرائمه كل من: بسام الاردني، وناصر اليماني، وياسين السوري، بالاضافة الى علي محمد علي آل ثاني وفهد الفضالة وعلي الرميحي. وقد أصبحت اسماء هؤلاء الجلادين مسجلة لدى الجهات المختصة بالجرائم ضد الانسانية، وتجري التحقيقات بشأنهم.

● وعلم كذلك ان الشاب عبد الله مهدي الصايغ، ٣١، المحكوم بالسجن سبع سنوات ظلما وعدوانا، يقبع في زنزانة انفرادية منذ اكثر من شهر.

● وعلم ان من بين الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي سبعة مواطنين من منطقة الدمستان، واربعة من كرزكان. واعتقل من منطقة اسكان عالي الشاب بشار عبد الهادي العالي الذي اعتقل في وقت سابق ايضا. وفي منتصف الليل من ٩ يوليو اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من: عباس ميرزا احمد اسماعيل، ٢٤، والسيد علي السيد جمعة، ٣٥، ومن منطقة الصالحية اعتقل المواطن عبد الرسول محسن عبد الرسول وزج به في زنزانة انفرادية بسجن الخميس (وسبق ان حكم بالسجن ثلاث سنوات واطلق سراحه بعد انتهائها قبل شهرين. وذكرت التقارير الواردة من سجن الخميس ان الزنزانات التي تضم المعتقلين اصبحت توضع عليها اقفال حديدية قوية، ومنع المعتقلون من رؤية بعضهم البعض. ووجه المعتقلون بسجن الحوض الجاف نداء الى المنظمات الحقوقية الدولية مرة اخرى لمناشدتها وضع حد للجلادين ومحاكمتهم بعد ان اصبحوا اكثر قسوة واقل انسانية.

● وعلى صعيد آخر رحبت المعارضة البحرينية بالقرار الذي أصدره امير دولة قطر الشقيقة يوم امس بتشكيل لجنة كلفت «اعداد الدستور الدائم» للبلاد. وتضم اللجنة افرادا من العائلة الحاكمة ووزراء سابقين. وعبر الامير في كلمة القاها لدى استقباله اعضاء اللجنة بالديوان الاميري عن امله بان «ينظم الدستور سلطات الدولة ونظام الحكم فيها» لافتا الى حرص حكومته على «توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بقيام مجلس نيابي منتخب».

١٥ يوليو

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

مقاليد السلطة. وبالمناسبة تحركت بعض الفعاليات الحقوقية والاعلامية الفرنسية استعدادا لزيارة الامير. فبعثت منظمة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزيرة العربية رسالة الى الامير موقعة باسم السيد مارك بالاس. وجاء في الرسالة ما يلي: «لقد تابعنا التطورات الاولية بعد تسلمكم السلطة وهي مؤشرات مشجعة بالرغم من ان العفو الذي أصدرتموه كان محدودا جدا. وبالاضافة الى ذلك فان هذا «العفو» مشروط ب «اعتراف» المستفيد منه بانه «مجرم». ان هذا النوع من السياسة الذي يفرض على الافراد ان ينتهكوا ضمائرهم لهو مهين وبالتالي فهو أقرب الى الاستبداد منه الى التمدن. ونعتقد ان الاهمية الحقيقية لحكمكم سوف يستمد من المواقف الثابتة التي ستتخذها، او لا تتخذها، قريبا في الميادين التالية: العفو عن جميع المعتقلين السياسيين، انهاء كل اشكال التعذيب والقمع الجماعي والاستفزاز، السماح بعودة جميع المبعدين الى بلادهم، السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد، وقف الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، اعادة العمل بالحكم بالدستوري وتنظيم انتخابات عامة تحت المراقبة الدولية، الاحترام الكامل والحقيقي لمبادىء حقوق الانسان.

● وربما تعلمون اننا قمنا بإطلاع الشخصيات التي دعيت الى الاحتفال الافتتاحي لمعرض دلمون بمعهد العالم العربي في باريس في ١٧ مايو الماضي على اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وقد دفعنا الى هذا العمل عدد من العوامل من بينها ان سفيركم في باريس لم يرد على رسالتنا التي استلمها في ٢٧ مايو ١٩٩٨ والتي طلبنا فيها مقابلته، ومنها كذلك اختياركم الشخصية التي قامت بافتتاح المعرض، وزير المواصلات نجل رئيس وزرائكم الشيخ خليفة آل خليفة، الذي يجسد الوجه الحقيقي للتعذيب وانتهاكات حقوق الانسان في بلادكم. وفي هذا اليوم، فاننا نجدد طلبنا للقائكم، ولو لفترة وجيزة خلال زيارتكم الى باريس لكي نناقش معكم بعض جوانب المواقف المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية في البحرين. ونأمل ان يلقى هذا الطلب قبولكم لان ذلك سيكون من اجل تطوير حقوق الانسان وتقريب الشعبين البحريني والفرنسي». وبعثت نسخ من الرسالة الى لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، الاحزاب السياسية الفرنسية، رئيس المجموعات البرلمانية الفرنسية، ورؤساء المجموعات بالبرلمان الاوروبي، ورئيس المفوضية الاوروبية واللورد ايفبوري، وكالة الانباء الكويتية والصحافة الكويتية.

● وبعثت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان الفرنسية برسالتين الى كل من سفير البحرين في باريس والرئيس الفرنسي جاك شيراك. وطلبت من السفير ترتيب مقابلة عاجلة مع الامير لمناقشة اوضاع حقوق الانسان المتداعية في البحرين. اما في الرسالة التي سلمتها الى الرئيس جاك شيراك فقد احتجت الفيدرالية على استمرار التعذيب والاعتقال في السجون البحرينية، واستمرار محكمة امن الدولة واستمرار سياسة الابعاد. واهتمت صحيفة اللوموند الشهيرة بقضية الوضع البحريني في مقال تنشره غدا. كما قامت وكالة الانباء الفرنسية بتسليط الاضواء على الوضع البحريني بشكل ملفت للنظر.

● وفيما استمرت عمليات القمع التي تمارسها قوات القمع علم ان الشيخ بشار العالي اعتقل مؤخرا وانه يخضع لتعذيب وحشي في الزنزانات.

● ومن جهة اخرى ما يزال الغموض يكتنف مصير المواطن خليل عبد الرسول الحلواجي، ٣٨، وعائلته المكونة من زوجته فتحية محسن العلوي وخمسة اطفاله. فقد رجعوا الى البلاد قادمين من السويد يوم السبت الماضي ولكن سلطات المطار فضت السماح لهم بالدخول. وكانت العائلة قد حصلت على حق اللجوء السياسي في السويد منذ بضع سنوات، ولكنها قررت مؤخرا العودة الى البلاد. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لكشف المصير المجهول لهذه العائلة.

● ومن جهة اخرى تكشفت الاجراءات القمعية التي اتخذت ضد الشيخ الجمري منذ اطلاق سراحه. فقد ازداد عدد رجال الشرطة وعناصر المباحث المتواجدة في منطقة بني جمرة، واغلقت جميع مداخل المنطقة في ما عدا المدخل الرئيسي، ولم يعد بامكان اي شخص دخولها بعد منتصف الليل. اما عناصر جهاز التعذيب فهي متواجدة حول المنزل طوال الوقت. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية ومنظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التدخل السريع لرفع الحصار المفروض على الشيخ الجمري. وعلم ان سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم بعث رسالة تهنئة الى الشيخ الجمري يهنئه فيها باطلاق سراحه ويتمنى دوام التقدم والرخاء لشعب البحرين. كما قام وفد من لجنة العريضة الشعبية قبل يومين بزيارة الشيخ في منزله، وأعرب اعضاء الوفد لسماحة الشيخ عن تقديرهم لمواقفه واعتزازهم بتاريخه النضالي الطويل. ومنعت قوات القمع المحامي المعروف الاستاذ احمد الشملان من زيارة الشيخ برغم تداعي صحته وعدم قدرته على النطق.

١٦ يوليو

● أصدر العلامة الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم بيانا حول الشيخ الجمري قال فيه ما يلي: «أمضى الاخ العزيز سماحة الشيخ عبد الامير الجمري زمنا طويلا في خدمة الاسلام والقضايا العادلة، ولا زال قادرا على العطاء الثر المفيد في ميادين اخرى يتوقع لمثله ان يغني نتاجه فيها. جزاه الله خير الجزاء لخدماته المتقدمة للاسلام والانسان، وأمد في عمره المبارك، وضاعف له الصحة والقوة، وأزهر سنوات عمره المديد ان شاء الله بمختلف العطاءات الايجابية الكبيرة. وسيبقى سماحة الشيخ الجمري في ذاكرة الجميع، ذلك الرجل الذي كافح وجاهد في أكثر من ساحة وعرق ونصب واحتوشته التحديات المرة الصعبة على الطريق. ذلك من دون ان يتحول الى تاريخ يروى ما دام حيا، وانما سيبقى واقعا كبيرا ومؤثرا ان شاء الله من خلال العطاءات المناسبة المتواصلة المقدورة».

● وبعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «لقد كان انفراجا كبيرا ان نسمع، بعد الحكم الهمجي الذي أصدرته بحقك محكمة امن الدولة، انه تم الافراج عنك بعد كل ذلك، مع علمي انه كان عليك ان تدفع ثمنا بالغا لحريتك. لقد عانيت كثيرا بسبب مبادئك، ولذلك فانني اعتقد انه سيكون لديك القوة لتحمل العقوبة الظالمة الاضافية، خصوصا بعد ان التأم شملك مع عائلتك. ان التضحيات التي قدمتها لشعب البحرين سوف تؤتي ثمارها في النهاية حتما. فالديكتاتوريات الوراثية مستمرة في بلدان محدودة فقط، وهي انظمة غير كفؤة ومتخلفة في عصر الديمقراطية. ولا أعتقد ان باستطاعة البحرين ان تبقى معزولة عن بقية العالم في شرنقة من التخلف، ولكن القيادة التي جسدتها جعلت التغيير أقرب. ان المثال القوي في المقاومة السلمية الذي جسدته عمق في الناس وعي الديمقراطية وحقوق الانسان، وهذا لا يمكن اطفاؤه بالقمع. انني اتمنى بصدق ان تتوفر الحكمة لدى الآخرين بانه يجب انتقال السلطة الى الشعب، وان الاصلاح أمر محتوم، وان ذلك يجب ان يتحقق من خلال الحوار».

● وبعثت ثلاث شخصيات معارضة رسالة الى الشيخ الجمري للتعبير عن تقديرها لموقفه. فقد كتب كل من الدكتور عبد الهادي خلف والاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد النبي العكري رسالة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «نتقدم اليكم بمناسبة اطلاق سراحكم بأحر التحيات تقديرا لدوركم البارز خلال السنوات الماضية في مقدمة النضال الوطني الديمقراطي ولدوركم المتميز في مواجهة الدعوات المشبوهة لمواجهة سياسة النظام الطائفية بطائفية مضادة. لقد أثارت ملابسات اطلاق سراحكم تساؤلات لدى المواطنين وبين رفاقكم في النضال، ويعمل النظام وادواته على استغلال هذه التساؤلات المحقة بهدف خلق بلبلة في الشارع الوطني وإحداث شرخ في الوحدة الوطنية ولنشر روح اليأس بين المناضلين على اختلاف مواقعهم، وتتزامن هذه الجهود مع قيام النظام والمتعاونين معه بترويج حلول طائفية للازمة الدستورية والسياسية التي تعيشها البلاد منذ العام ١٩٧٥. اننا نؤكد ايها الشيخ الجليل على ما فتئتم تؤكدونه ورفاقكم في الحركة الدستورية بأن لا حل للازمة الراهنة الا بادخال اصلاحات سياسية فعلية تستند الى الدستور وتبدأ باعادة الحياة البرلمانية ووقف نهب ثروات البلاد وطي صفحة القمع والارهاب والتحاق البلاد بركب الدول التي تحترم حقوق الانسان وتحمي كرامته. اننا في الوقت الذي نقدر معاناتكم الشخصية طوال السنوات الخمس الماضية وبخاصة فترة احتجازكم غير القانوني، نؤكد على اهمية دوركم التاريخي في تعبئة القوى الشعبية حول العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤، كما نؤكد على ان كبوات المناضلين لا توقف استمرار مسيرة النضال وتصاعدها. لقد تعلمنا من تاريخ الحركة الوطنية والديمقراطية في بلادنا ان شعبنا معطاء وقادر على استخلاص الدروس اللازمة لدفع مسيرته الى الامام، وشعبنا يعرف بخبراته النضالية ان استمرار المسيرة ليس مرهونا بارادة افراد، وهو يعرف ايضا ان المسيرة مستمرة رغم ما يعانيه المشاركون فيها من احباطات وما يقدمونه من تضحيات. نحييكم مرة اخرى ونحيي دوركم التاريخي».

● وعلم كذلك ان كلا من جبهة التحرير الوطني في البحرين والجبهة الشعبية في البحرين ارسلتا مؤخرا رسائل الى الاحزاب الفرنسية مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الخضر وحزب القوى الديمقراطية جاء فيها ما يلي: «يقوم صاحب السمو امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية الى فرنسا بدءا من يوم الخميس الموافق ٢٥ يوليو. وتأتي هذه الزيارة وسط احتفالات الشعب الفرنسي بالثورة الفرنسية التي أضاءت العالم بشعارات: الحرية والمساواة والاخاء. انها مناسبة جيدة لتذكير سمو الامير الذي تسلم الحكم لتوه قبل أربعة اشهر انه لا يزال بامكانه استغلال الفرصة المواتية لاخراج البلاد من أزمتها التي تعصف بها منذ ١٩٩٤. كما انه من المستحيل على دولة تدعي الانتماء الى العالم المتحضر القيام بنفي مواطنيها او اعتقالهم لسنوات او الحكم بسجنهم حتى المؤبد لمطالبتهم بعودة الحكم الدستوري. اننا نتوجه اليكم بان تلتمسوا من سمو أمير دولة البحرين ان يصدر عفوا شاملا غير مشروط لاطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة جميع المنفيين الى وطنهم. ان هذا وغيره من الخطوات سيسهم في خلق جو من الانفراج حيث يمكن اجراء حوار وطني باشراف الامير لحل الازمة. لقد اظهرت المعارضة الدستورية مبادرات ايجابية تجاه الامير، ونحن نعتقد انه لم يفت الوقت للاقدام على مصالحة وطنية».

١٩ يوليو

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

أشد انواع التعذيب والضغط وذلك لاجبارها على التوقيع على افادات مزيفة وتقديم اعتذارات الى المسؤولين. وعلم ان كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم يمرون بمرحلة من أسوأ المراحل التي مروا بها منذ اعتقالهم. وهناك ضغوط دولية كبيرة على جهاز التعذيب لاطلاق سراحهم بعد ان قضوا في السجن اكثر ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ولا يستبعد المواطنون ان تشهد الاسابيع القليلة المقبلة التي تسبق زيارة وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة في شهر اكتوبر المقبل مفاجآت في هذا المجال. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي زيارة اولئك المعتقلين ومنع جهاز التعذيب من ممارسة القمع بحقهم.

● وعلم من جهة اخرى ان الاعتقالات التعسفية مستمرة بدون تراجع. فمن منطقة ابوقوة اعتقل في ١٤ يوليو كل من: احمد مرزوق يوسف، ١٧، مسلم احمد الطيار، ١٨، احمد مرهون، ١٧، عمار عبد الجليل احمد، ١٧، جعفر احمد مدن، ١٧. ويخشى عليهم من التعذيب الوحشي في زنزانات الظالمين. كما علم ان المواطنين في اغلب المساجد رفعوا يوم الجمعة الماضية هتافات مدوية باستمرار الانتفاضة والتضامن مع الشيخ الجمري في محنته في الاقامة الجبرية المفروضة عليه. وقام مواطنو السنابس بالاعتصام مساء السبت الماضي واطفئت الانوار في المنطقة تضامنا مع الشيخ واحتجاجا على الحصار المفروض عليه. وشوهدت بعد ذلك سيارات المخابرات والمرتزقة تتجول في شوارع المنطقة بكثافة بعد ان سمع دوي انفجار قوي لاسطوانة غازية. وفي منطقة باربار تكثفت كتابة الشعارات بشكل كبير باللغتين العربية والانجليزية ومن بينها: «سنستمر في مطالبنا العادلة»، «نحن شعب نطالب بالحرية والديمقراطية». وفي منطقة سترة تواصلت كتابة الشعارات الوطنية بشكل يومي برغم التواجد المكثف لقوات القمع الاجنبية. وتطالب هذه الشعارات باعادة الحياة البرلمانية والافراج عن القادة الشعبيين وبقية المعتقلين واعلان التقدير للشيخ الجمري. واقامت القوات المرتزقة نقاط تفتيش عند مدخل سترة الرئيسي بالقرب من محطة الوقود. وفي منطقة المعامير قام المواطنون برسم صورة للشيخ الجمري يبلغ ارتفاعها اربعة أمتار بحيث يراها المارة في الشارع العام من مسافة طويلة بوضوح. وكتبت شعارات كثيرة تدعم الشيخ وتؤكد استمرار المطالب العادلة ومن بينها: «اذا كانت رغبة الامير السابق الافراج عن الشيخ الجمري فلماذا حاكمتموه؟» وعلم ان الحصار على منطقة بني جمرة ومنزل الشيخ الجمري ما يزال مستمرا بصورة مشددة.

● اما على الصعيد الدولي فقد استمر التعاطف الاعلامي القوي مع شعب البحرين. وبمناسبة زيارة الأمير الى فرنسا نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية الشهيرة مقالا مهما حول الوضع في البحرين نسبت فيه الى المعارضة مطالبها الدستورية وتمنياتها بان يبدأ الامير مشوار الاصلاح السياسي. وكان المقال ايجابيا جدا ويعكس تعاطفا انسانيا مع معاناة ابناء البحرين.

● ونشرت مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها الصادر في ١٧ يوليو ١٩٩٩ مقالا حول الوضع في البحرين بعنوان: «البحرين: فجأة جاء وقت المداراة». وجاء في المقال ان العائلة الخليفية الحاكمة تعلمت اخيرا ضرورة التعايش مع المواطنين، وقامت باطلاق بعض السجناء السياسيين، ومن بينهم الشيخ الجمري، وسمحت لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد. وقالت انه تحت حكم الامير السابق كان لرئيس الوزراء سياساته المتشددة التي جعلت اية خطوة من هذا النوع «امرا غير قابل للتحقق». وقالت ان المواطنين البحرينيين قاموا بكتابة الشعارات وحرق اطارات السيارات بشكل يومي، وان قوات الشغب كانت تطاردهم وتعتقلهم وتعذبهم. ولكن المجلة قالت ان الحكومة ترفض الاعتراف بوجود المشكلة. فاعتقلت المعارضين الشيعة وزجت بهم في السجون واتهمتهم بالعمالة لايران وفقا لقانون يسمح بالاعتقال لمدة ثلاث سنوات. ولم تستمع الحكومة للدعوات المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ان الحكومة اعتقدت بان السياسات القاسية سوف تحل المشكلة، ولكن ذلك لم يحدث. واضافت ان المعارضة، بشقيها الشيعي والسني، تريد اكثر من الاشارات الايجابية، وان الشيخ خليفة بقي في منصبه كرئيس للوزراء ولم يغير اعضاء حكومته. كما ان اطلاق سراح الشيخ الجمري تم بعد ان اجبر على قراءة رسالة اعتذارية وان هناك عملاء من ثلاث شعب استخباراتية تحاصر منزله وتمنع اي زائر من دخوله. وتستنتج انه ليس غريبا ان تستقبل تصريحات الشيخ حمد بشيء من الشك. فالشيخ خليفة، حسب قول المجلة، أدار شؤون البلاد فترة طويلة ومنع اي تدخل في طريقة ادارته، حتى اصبح اكثر تاجر في البلاد. وبدون شك يحتاج اقناعه بدور أقل لوقت طويل، وهذا، حسب ما يبدو، هو ما يحاول الشيخ حمد القيام به.

● اما الاستاذ هاني الريس، فقد قال في مقابلة بثت على الهواء مباشرة في اذاعة صوت العرب الناطقة باللغة العربية بالدنمارك، ان الشيخ الجمزي «تعرض لضغوطات واسعة من قبل النظام في البحرين، وانا قاوم بكل قوة واصرار وعزيمة الابطال كل هذه الضغوطات ولم ينحن ولم تضعف ارادته على مدى اكثر من ثلاث سنوات قضاها في زنزانة انفرادية». واضاف قائلا: «لا نريد تبرير اعتذار الشيخ الجمري، فكم من الابطال التاريخيين الذين سطروا ملاحم النضال في تاريخ وجوه الطغاة؟. وانتهى الى القول: «رغم ما حدث فان الصورة لم تكن اوضح مما هي عليه الآن. فالشيخ الجمري ما يزال معتقلا في منزله ومحاصرا من قبل قوات الأمن ولم يسمح لاحد بزيارته. انه حقا نظام تعسفي يحتقر الشعب ويمارس ضد ارادته اضطهادا لا مثيل له في اي نظام».

٢٠ يوليو

● تقول التقارير الواردة من مركز التعذيب بمنطقة جو ان المعتقلين يعانون من تصاعد سوء المعاملة حيث تكثفت ممارسة التعذيب ومضايقة السجناء. وقالت التقارير كذلك ان كلا من الشيخ صادق الدرازي وجعفر إسلامي نقلا الى زنزانات انفرادية ضيقة مقفلة النوافذ طوال اليوم. ولا يسمح لهم باستخدام مكيفات الهواء في الوقت الذي بلغت فيه درجة الحرارة قرابة الخمسين درجة مئوية. وإمعانا في إذلال هؤلاء المواطنين الشرفاء قام الجلادون بتقييدهما وربطهما في أسرتهما، ويعذبونهما تعذيبا وحشيا متواصلا. وقد وجهت المعارضة نداءات الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر لزيارة سجناء جو وخصوصا الشخصين المذكورين ورفع تقارير موثقة حول مرتكبي تلك الجرائم ضد الانسانية. كما لفتت المعارضة نظر المقررين الخاصين حول الاعتقال التعسفي والتعذيب وكذلك الخبيرة البريطانية السيدة هامبسون الى ما يجري في غرف التعذيب الرهيبة.

● واكدت التقارير كذلك ان عددا من الموقوفين الذين تجاوزت فترات اعتقالهم السنوات الثلاث ما يزالون معزولين عن بقية السجناء. وتم عزل هؤلاء في الايام القليلة الماضية لمنع ردة الفعل بين السجناء في اثر محاكمة الشيخ الجمري، وتعرضوا لمعاملة قاسية. وعرف من بين هؤلاء كل من: الحاج علي العكري، عباس سهوان، الشيخ حامد، الشيخ حمزة الحواج، أبو حسن البلادي.

● وعلى الصعيد الخارجي استمر ا لاهتمام الاعلامي الدولي بمعاناة شعب البحرين. ونشرت مجلة «الشاهد الدولي» التابعة لهيئة الاذاعة البريطانية مقالا من صفحتين حول الوضع في البلاد بعد أطلاق سراح الشيخ الجمري، واحتوى على مقابلة طويلة مع الدكتور منصور الجمري. وجاء في مقدمة المقال ما يلي: «في الثامن من شهر تموز (يوليو) الحالي افرجت السلطات البحرينية عن رجل الدين المعارض الشيخ عبد الاميرالجمري واعادته الى بيته بدون الاعلان رسميا عن الاجراء، وذلك بعد يوم واحد من اصدار محكمة امن الدولة حكما بسجنه لعشر سنوات. والشيخ الجمري عضو سابق في البرلمان الذي حلته الحكومة في ١٩٧٥. واعتقل في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٦ بتهمة التخابر لدولة اجنبية وادارة منظمة غير مشروعة وتشجيع الاحتجاجات بالاضافة الى نشر اخبار كاذبة. وقال المحامي عبد الشهيد خلف ان حكم المحكمة نهائي وانها قررت تغريم الشيخ الجمري ٥.٧ مليون دينار (١٥ مليون دولار). ولا يزال سبعة من النشطين الشيعة موقوفين منذ اعتقالهم مع الشيخ الجمري في عام ١٩٩٦ بدون محاكمة. ويمكن وقف المشتبه بهم لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بدون محاكمة في البحرين. واعتقل المئات منذ بدء احتجاجات في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٤ قبل ان تخمد هذه الاحتجاجات في العام الماضي». ويعتبر المقال وثيقة مهمة تعكس الوضع في البحرين بشكل متوازن.

● وفي الدنمارك أصدرت المنظمات الحقوقية والشبابية الدنماركية للتضامن مع شعب البحرين بيانا حول الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي: «اننا في المنظمات الحقوقية والشبابية والطلابية الدنماركية نؤكد على عدالة المطالب التي طرحها شعب البحرين من أجل الحريات الديمقراطية وعودة الدستور والبرلمان المعطل منذ العام ١٩٧٥ واستقلال القضاء وقيام مجتمع مدني في البحرين. لذا نطالب حكومة البحرين الاخذ بهذه المطالب المشروعة للشعب من منطلق الحرص على المصلحة العامة، كما اننا نثمن مواقف قادة المعارضة وجميع فئات المجتمع البحريني التي تحسست هذه المطالب وأخذت بها الى مستوى المسؤولية الوطنية وطرحتها بواسطة الوسائل الديمقراطية السلمية. ونشدد على استمرار دعمنا لقضايا شعب البحرين باعتبار ان المطالبة بالاصلاح السياسي تنطلق من وعي المجتمع البحريني بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وقد طالعتنا الانباء مؤخرا بمبادرة الحكومة باطلاق سراح أحد ابرز سجناء الرأي والضمير في البحرين هو الشيخ عبد الامير الجمري، ولكنه بعد هذه المبادرة يخضع اليوم في الاقامة الجبرية، وهو أمر ينتهك تمتعه بالحرية. لذا نطالب الحكومة برفع الاقامة الجبرية عن الشيخ الجمري من منطلق احترام حقوق المواطنة وحق الحياة».

● وعلى صعيد آخر بعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى السيد جيف هون، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، ناقشه فيها حول السياسة الخارجية البريطانية وموقفها من الوضع السياسي الراكد في الخليج. وشرح له مواقف ابناء البحرين ازاء المطالبة بالاصلاح السياسي. كما عرض له بعض التطورات الاخيرة ومن بينها الاعتقالات التعسفية والابعاد والتعذيب، وسأل الوزير ما اذا كانت هذه الممارسات الحكومية تعكس تطورا ايجابيا بقوله: «مع الاخذ بكل هذه التطورات في الحسبان فان المرء لا يمكنه ان يقول

يوميات البحرين في شهر يوليو ١٩٩٩

حكم الامير الجديد، أليس بامكاننا ان نشجع على الحوار مع لجنة العريضة الشعبية، وهي اقرب ما يكون الى المعارضة في بلد لا يسمح بشيء منها؟»

٢٢ يوليو

● اعتقل في الساعات الاولى من صباح اليوم كل من حسين سعيد جاسم، ١٧، والسيد احمد السيد سعيد العلوي، ١٨ (من منطقة كرباباد) بعد عدوان مروع على منزليهما، ونقلا الى مركز التعذيب بالبديع. وفي الساعة الثالثة من صباح امس اعتقل الطفل علي جاسم علي، ١٧، من المنطقة نفسها وعذب تعذيبا شديدا، وشوهد بعد ست ساعات من اعتقاله وهو في حالة يرثى لها من التعذيب، حيث جيء به الى احد الجدران ليمثل «الجريمة الكبرى» التي ارتكبها وهي كتابة شعار وطني، حسب ادعاءات جهاز التعذيب. وسبق ان اعتقل هذا الشاب مع السيد احمد السيد سعيد العلوي لمدة ثمانية شهور متواصلة بدون تهمة او محاكمة. واعتقل في الساعات الاولى من يوم امس ثلاثة من منطقة الخارجية بسترة وهم: سعيد حميد، ٢٢، واخيه ابراهيم حميد، ٢٤، وعطية، ٢٢.

● وجاءت هذه الاعتقالات بعد الافراج عن ستة مواطنين قضوا في السجن اكثر من ثلاثة اعوام ونصف بدون تهمة او محاكمة. وعندما برأتهم محكمة امن الدولة سيئة الصيت قبل اسبوعين رفض جهاز التعذيب اطلاق سراحهم حتى يوم امس الاول. وهؤلاء هم: محمد فردان، ١٨، يوسف احمد، ٢٤، عيسى الخياط، ٢٤، خليل القميش، ٢٢، ياسر صليل، ٢٤، وياسر العالي وجميعهم من منطقة سترة. وتساءل مراقبون حقوقيون دوليون عن طبيعة النظام القمعي الذي يعتقل اطفالا بدون محاكمة لمدة تتجاوز اقصى مدة تسمح بها قوانينه القمعية، ولا يعوضهم عن ذلك. وقال هؤلاء ان هذه جريمة كبيرة بحق الكرامة الانسانية وانتهاك صارخ للمواثيق الدولية ومن بينها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

● وعلم ان المواطنين قاموا يوم امس الاول باعتصام واسع تضامنا مع الشيخ الجمري الذي يخضع للاقامة الجبرية منذ اطلاق سراحه قبل اسبوعين. واطفئت الانوار في مناطق كثيرة للتعبير عن الحزن ازاء المعاملة الوحشية التي تلقاها السجن خلال اعتقاله وما يزال يتلقاها حتى اليوم. وشوهدت حركة مكثفة لقوات الشغب الاجنبية وعناصر التعذيب وهي تتجول في الشوارع وتستفز المواطنين. وعلم ان الشيخ الجمري أخذ الى المستشفى قبل يومين لعلاج اذنه اليسرى التي تعرضت لضربات قوية خلال وجبات التعذيب في السجن التي أشرف عليها عادل فليفل. وعلم كذلك ان الشيخ يتعرض مع عائلته لضغوط متواصلة من قبل جهاز التعذيب في اطار المحاولات اليائسة للتغطية على الجرائم التي ارتكبت بحقه خلال الاعتقال. ويسعى جهاز التعذيب، الذي يديره البريطاني توماس برايان، لمحو آثار الجرائم التي ارتكبت بحق المواطنين بارتكاب جرائم جديدة لاجبارهم على الصمت. ومن ضحايا سياسة التعتيم الاعلامي والقمع مراسلة هيئة الاذاعة البريطانية التي حاولت الوصول الى منزل الشيخ الجمري ولكنها طوردت بوحشية من قبل قوات الشغب وطردت من المنطقة. وأصيبت كاميرة مراسل الجزيرة بالعطب عندما تعرض لاعتداء شرس من تلك القوات لدى محاولته الوصول الى منزل الشيخ الجمري. وما تزال منطقة بني جمرة محاصرة بشكل متواصل، ويخضع منزل الشيخ الجمري لحصار مشدد.

● وفي بيروت، أشاد العلامة الكبير السيد محمد حسين فضل الله بالدور الطليعي للشيخ الجمري قائلا: «اننا نرحب بالعفو الصادر عن أمير البحرين عن الشيخ عبد الامير الجمري الذي هو من العلماء العاملين المخلصين لشعبهم وبلدهم، والمنفتحين على حل الازمة في بلده بطريقة سلمية تحفظ للجميع حقوقهم العادلة. ونحن ننتظر من السلطات البحرينية ان تبادر الى اطلاق سراح المعتقلين الآخرين في أقرب وقت، لان ذلك هو الذي يحقق المصالحة العامة للشعب والحكومة، لا سيما أن المعارضة قد رحبت بالعهد الجديد».

● وما تزال كتابة الشعارات المتحضرة ممارسة واسعة النطاق من قبل المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة. ففي منطقة النويدرات غطت الشعارات الدستورية جدران المنازل، وقامت القوات المرتزقة بمحاولات يائسة لشطبها. وفي مدينة حمد شوهدت يوم امس شعارات كثيرة كتبت على المنازل المطلة على الشارع العام باللغتين الانجليزية والعربية. ومن ضمن ما كتب: «العدل والحرية مطالب شرعية»، «الجمري لا يساوم، من أجلنا يقاوم». وعلم كذلك ان الشيخ حسين الصائم قد تم نقله من مركز التعذيب بالرفاع الى سجن جو لأسباب غير معروفة.

● ونشرت مجلة «ميدل ايست» مقالا مهما حول الوضع في البحرين للكاتب سايمون تاجرت قال فيه ان الحكومة اعتقدت ان «الافراج عن رجل مريض معتقل في سجن انفرادي ثلاث سنوات ونصفا بدون اعترافات سيبدو ضعفا خصوصا مع الاهتمام الذي أبدته منظمات حقوق الانسان العالمية بالقضية». وعزت المجلة الى «سياسي مخضرم» في المنامة قوله ان الافراج يعتبر خطوة مهمة باتجاه تطوير الوضع السياسي على امل ان يكون ذلك مدخلا لتحقيق المطالب الدستورية». ونسبت الى السياسي قوله ان المعارضة ستكون مرنة في مطالبها وانها مستعدة لتأخير انتخاب المجلس الوطني ١٨ شهرا اذا تم الاتفاق على مبدأ اعادة العمل للحوار حتى الآن. كما نسبت المجلة الى ناطق باسم حركة احرار البحرين قوله ان الحركة لا تريد تصعيد الموقف وانها تنتظر اشارات ايجابية من قبل الامير. وقال كاتب المقال ان الوزير البريطاني الجديد، السيد جيف هون، «لم يعط اية اشارة الى انه يضغط باتجاه الاصلاحات في البحرين». ونسب اليه في محاضرة القاها الشهر الماضي قوله ان هناك «اكثر من طريق للديمقراطية». ولفت الكاتب الى ان البحرين كانت لديها تجربة ديمقراطية في السبعينات قبل حل المجلس الوطني.

٢٦ يوليو

● استمرت في الايام القليلة الماضية جريمة الاعتقال التعسفي بشكل متصاعد وطالت هذه المرة عددا من الاطفال من مناطق عديدة. فقد اعتقل في ٢١ يوليو من منطقة البلاد القديم الطفل السيد جابر السيد علي الموسوي، ١٥ عاما ونقل الى احد مراكز التعذيب، ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي على ايدي جهاز القمع. واعتقل الاسبوع الماضي من المنطقة نفسها عدد من الاطفال عرف من بينهم كل من: احمد ميرزا احمد، ١٤، محمود جعفر حسن، ١٥، علي حسن مبارك، ١٤، واخيه محمود، ١٣، علي عبد النبي جمعة، ١٤، مالك عبد الجليل عبد الله ، ١٣، علي عبد الكريم، ١٢، السيد قاسم السيد سعيد السيد محمد، ١٥، ميثم علي حسن، ١٠. وتعرض هؤلاء لتعذيب شديد على مدى ثلاثة ايام متواصلة، حيث افرج عنهم بعد ذلك. وبقي رهن الاعتقال كل من: صادق علي حسن، ١٥، حسن علي مهدي، ١٤، وابراهيم عبد الجبار الدرازي، ١٤.

● وفي ٢٢ يوليو قامت قوات الشغب بمحاصرة مقبرة الحورة بقلب العاصمة ومنعت المواطنين من دخولها لقراءة القرآن على موتاهم. ولما سأل المواطنون قوات الشغب الاجنبية عن سبب المنع أجابوا: «انه قرار من جهات عليا». وحاصرت مفرزة اخرى مسجد الخواجة بالمنامة. جاء ذلك في الوقت الذي رفع المصلون فيه يوم الجمعة الماضية هتافات بالمطالب الوطنية في عدد من المساجد.

● ومن جهة اخرى انتشرت الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق عديدة. ففي اليومين شوهد بعضها في مدينة حمد والسنابس والدراز والشاخورة ومناطق اخرى.

● وفي الوقت نفسه تكثف الحصار المفروض على منطقة بني جمرة لمنع المواطنين من زيارة الشيخ الجمري. فهناك احد عشر مدخلا للمنطقة وقف على كل منها ما بين سبعة وعشرة من الشرطة، ويمنع هؤلاء اي مواطن من خارج المنطقة من دخولها ويطلبون البطاقة السكانية للتأكد من هوية الشخص. اما الدائرة الثانية المحيطة بمنزل الشيخ ومقبرة المنطقة فهي اكثر حصارا ولا يسمح باجتيازها الا بصعوبة. ويتكثف الحصار خلال اوقات الصلاة والليل. فهناك ثلاث سيارات للشرطة ترابط بالقرب من منزل الشيخ والمسجد الذي يصلي فيه لمنع المواطنين من دخولهما. ويتم تنفيذ اجراءات الحصار بشدة. وعندما يسمح للشيخ بالخروج من المنزل لزيارة احد اقربائه ترافقه ثلاث سيارات مليئة بالشرطة لمرافقته والتأكد من كل حركاته. وقد أقيم مكتب خاص لذلك الحصار بمركز الشرطة بالبديع يقيم فيه عناصر المخابرات الذي يستلم اوامره من رئيس الوزراء مباشرة.

● علم من جهة اخرى ان الحكومة بصدد فرض اجراءات اكثر عنصرية تجاه البحرينيين ذوي الاصول الايرانية. فابتداء من شهر سبتمبر سوف يمنع ابناء هؤلاء من دخول المدارس الرسمية، وعليهم الالتحاق بمدارس خاصة باهظة الثمن. وعلى كل منهم دفع مبلغ دينارين عندما يذهب الى قسم الطوارىء بالمستشفيات العامة، وعلى كل حامل دفع ١٠٠ دينار لدى ولادتها باحد هذه المستشفيات، ولن تصدر للطفل المولود شهادة ميلاد، ولا جواز سفر. ولن يسمح لاي من هؤلاء المواطنين المظلومين بشراء الاراضي ولا الذهاب الى الحج. اما السوريون الذين استقدموا للعمل في الحرس الوطني فيتمتعون بكل تلك التسهيلات. ونتيجة لتلك السياسات فقد توفي بعض المنتمين لهذه الفئة من المحرومين من الجنسية، وسحبت جوازات المتزوجين منهم من مواطنين بحرينيين عاديين. ويعيش اغلب هؤلاء المظلومين بمناطق السقية والدفنة والسلمانية ومنطقة البنعلي بالمحرق والحالة بالمحرق ومشبر بالمنامة. واذا رغب احدهم بالسفر للعلاج في الخارج فعليه ان يوقع على انه «ايراني» ليعطى وثيقة سفر لمرة واحدة لا يستطيع بعدها العودة الى البلاد. ويبلغ عدد هؤلاء بحدود ١٥ - ٢٠ الفا.

● هذا وقد استمرت جريمة ابعاد المواطنين. فقد علم ان المواطن السيد عقيل احمد محفوظ، من منطقة سار، أبعد قسرا من البلاد لدى عودته قادما من ايران التي يقيم فيها للدراسة. وكان قد وصل الى المطار في ٢١ يوليو، وتعرض للتحقيق المطول ثم أعيد ترحيله. وقد تصاعدت اعداد المبعدين في الاسابيع الاخيرة لتشكل ظاهرة

ليتنا جميعا حاج محمد

لم يعرف السياسة من قبل، ولم يحسن فنون المعارضة ولم يمارس نشاطا يعتبره نظام القمع «تهديدا لامن الدولة». لقد عاش «الحاج محمد» حياته مشتغلا بكسب الرزق لعياله، فركب البحر، وربما غاص على اللؤلؤ، وعمل بحارا وعامل بناء ضعيف الاجر. شرب ماء أوال فأصبح يرفض الظلم ويأبى الاستسلام لقوى الشر والاستبداد، صحب القرآن وقرأ فيه حرمة الصمت على الباطل، وتفاعل بقلبه ووجوده مع انتفاضة الشعب فسرى حبها في أوصاله. شيع شبابا استشهدوا في الدفاع عن الكرامة والقيم، وهتف مع الهاتفين يوما، وسار في موكب الحرية مع غيره من المواطنين. خمسة اعوام متواصلة من التوتر السياسي في البلاد والتفاعل الشعبي مع مطالب الانتفاضة كانت كافية لتحويله من شخص غير ذي شأن سياسي الى «مناضل» بالفطرة ومدافع عن البشر ومطالب بكشف جرائم الجلادين. دائرته الاجتماعية ضيقة، لكن من يستمع اليه يحسبه بركانا على حافة الانفجار، فقلبه يشتعل بالآلام وقلبه مفعم بحب الحرية.

يا ابن السبعين ربيعا:

ما الذي جعلك تتحول الى مشروع تغييري وقد تقدم بك العمر وأصبحت واقفا على حافة القبر؟ كيف استجمعت الوعي في ذهنك وقلبك وتجاوزت الكثيرين ممن هم أقوى منك عودا وأقل عمرا؟ أصحيح انك لا تأنس الا بايقاعات الحرية التي تطربك وتذهب بحمائل قلبك الى عالم جديد، والا بانغام اصوات المطالبين بالحقوق المشروعة؟

يا حاج محمد:

هذه رسالة أمامي قرأتها فبكيت من ماتت قلوبهم وانسلخوا من قيم الانسانية. انها كلمات كتبها باحث أجنبي زار البلاد وقادته الاقدار للقائك فتغيرت حياته ونظرته للحياة وتبدلت مفاهيمه حول الوظيفة والواجب. يقول هذا الغربي في رسالته: «ذهبت الى البحرين العام الماضي في مهمة محددة ترتبط بعملي. فزرت المواقع المقررة واستكشفتها جيدا، ثم رجعت الى بلادي لأقوم بالمزيد من البحوث والقراءة. وقبل شهرين عدت الى البحرين وبدأت البحث بشكل أعمق متنقلا بين المواقع بعيدا عن البشر. وفي ذات يوم كنت مع زملائي في احدها، فاذا بشاب يقترب على استحياء ووجل، يتقدم خطوة ويتقهقر اخرى، فقرأت في عينيه حاجة، فتوجهت اليه وسألته ماذا يريد؟ فطلب مني ان أتبعه، فاستغربت من ذلك، ولكن دفعني حب الفضول لتلبية طلبه. مشى امامي يحث الخطى متوجها الى داخل القرية، وكانت الافكار تصطرع في ذهني حول قصة هذا الشاب. وبعد بضع دقائق دخلت معه الى منزل متواضع في احدى زوايا القرية. وهناك كان أربعة آخرون في انتظارنا. وبعد ان بادلتهم التحية، بادر اكبرهم سنا، وكان شيخا عجوزا في عقده الثامن، الي وامسك بيدي قائلا: انظر، وأشار الى بقعة دم على الارض، وقال: هذا هو تاريخ بلادي. ثم أشار الى بقعة اخرى على الحائط وكرر كلماته. ثم التفت الى متسائلا باستغراب: عرفت انك تبحث في تاريخ البحرين القديم، فلماذا لا تبحث في تاريخها الذي نعيشه؟ وأضاف قائلا: أتعتقد ان قراءة تاريخ عمره ٤٠٠٠ عام أكثر أهمية من تسجيل معاناة شعب مظلوم؟. يقول كاتب الرسالة: «عدت من ذلك «الاجتماع» مفكرا في ما قاله الرجل العجوز، وقلت في نفسي: كيف أسمح لنفسي ان اتجاهل ما قاله؟ وكيف استطاع النظام تضليل الكثيرين مثلي ازاء ما يحدث في هذه البلاد؟. لقد عدت وقد تمكن ذلك الرجل من اقناعي بضرورة ان انظر بعمق في مأساته. وقررت ان ابحث في التاريخين: الماضي والحاضر».

يا حاج محمد:

قد تكون أميا ولكنك أوعى من الكثيرين من المتعلمين الذين لم يزدهم علمهم وعيا، ولم يصبحوا اكثر انسانية. وقد لا تتقن القراءة والكتابة، ولكن ضميرك المتحرك جعلك انسانا رساليا تحمل قضيتك أنى ذهبت. قلبك الملتاع من المآسي التي مرت ببني قومك يأبى الا مواساتهم وحمل قضيتهم. قل لي يا حاج محمد: ما الذي أوصلك الى التفكير في هذه الخطوة الكبيرة التي لا يقدم عليها الا الابطال الذين يحملون هموم شعوبهم ويحجم عنها من يحسب ألف حساب لكل خطوة يخطوها؟ ما عمق الجرح الذي انتابك وغير حياتك فأصبحت تحمل هموم العمر على ظهرك وتعاهد نفسك على الوفاء لدماء الشهداء ما بقيت؟ ما قصة بقعة الدم في فناء منزلك وعلى جدار البيت؟ لماذا لم تغسل الدم القاني الذي غير معالم البيت؟ أحقا ان في كل منزل بقعة دم تختصر المأساة وتبقى شاهدة على ارهاب السلطة؟

في عالم احتوشه التضليل لم يبق امام امثال الحاج محمد الا رفع العقيرة واماطة اللثام عن الغضب الذي يعتمل في النفوس ليسجل للشعب تاريخا جديدا مكتوبا بدماء الشهداء. لقد تأثر ذلك الغربي بكلمات قليلة منك، ولكن هناك من مات قلبه وتلاشت مشاعره فأصبح جثة هامدة في شكل انسان. بنفسي أنت يا من أكسبت القضية صديقا اجنبيا برباطة جأشك وصدق نيتك وعمق ايمانك. ماذا بقي من العمر يا حاج محمد بعد ان شبعت غيضا طوال حياتك؟ لولاك وامثالك لما كان للحياة معنى ولما كان للعاملين وقود يصنعون به تاريخا جديدا لهذه الارض المعذبة.

جددِ العهدَ

جددِ العهدَ على درب الأباة ... واصنع المجد بهاتيك الفلاة
لا تخف من مارق منهزم ... فهو عبد تحت أقدام الطغاة
لست الا ثائرا منطلقا ... تصنع التاريخ حرا في ثبات
من معين المزن تروي ظمأ ... ومن الاحرار تستسقي العظات
قمة أنت بأعلى جبل ... شامخ يقصدها كل الرعاة
حجرٌ في الكف أقوى أثرا ... من سلاح البطش في أيدي البغاة
وهدىً في القلب ما أبصره ... يهتدي من نوره كل السراة
وظلام السجن في زنزانة ... مدخل للنور في قلب الدعاة
برعمٌ من دوحة عملاقة ... أصلها ينطق صوما وصلاة
أنت أنت الحر في بحريننا ... سر على الدرب ولا تخش العتاة

■○■

قف كبيرا شامخا مثل الجبال ... أنت ليث صامد عند النزال
لست تخشى كيد قنّ عابث ... لا ولا إرهاب أشباه الرجال
تغرس الزهرة ترويها دما ... ليضوع العطر منها والجمال
عشت عملاقا وتبقى أملا ... غدك المشرق يأتي بالوصال
يومك الحاضر فيه ألمٌ ... لجراح الشعب في أرض أوال
تصنع الموقف حرا أبدا ... صوتك الهادر عز وجلال
تحمل الهمّ وتمشي هاتفا ... ضد جلاد غوي في ضلال
ضدّ من عاثوا فسادا ويلهم ... حرّموا في أرضنا كل حلال
حاربوا الدستور ما أظلمهم ... منعوا الأحرار من نيل المنال
أيها الحّر ترنم صادحا ... بأناشيد بها لحن النضال

ما بعد إطلاق الشيخ الجمري - التتمة من ص ١

هناك قواسم مشتركة اهمها ان الحكومة لن تستطيع الافلات من المطالب الشعبية مهما ارتكبت من حماقات وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان، وان بعض المطالب الشعبية تحققت فعلا. وما قرار اطلاق سراح بعض السجناء السياسيين الا مؤشر على نجاح جهود المعارضة في تسليط اضواء العالم على ما يجري في البلاد. كما ان السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد الشهر الماضي دليل آخر على فشل الحكومة في الهروب من الضغوط الدولية برغم تظاهرها بقدرتها على ذلك. والتوقيع على مكافحة التعذيب تطور آخر كان يصعب تحققه لو لم يحدث ما حدث.

ان هناك قناعة كاملة لدى القوى السياسية المناهضة للسلطة بضرورة توحيد الصفوف الشعبية والاستمرار في ممارسة الضغوط الخارجية على الحكومة. وقد فشلت الحكومة في منع التقارب الشعبي برغم استعمالها اقسى الاساليب لمن يخترق ذلك الحظر. ويتوقع مزاولة لجنة العريضة الشعبية لنشاطها في المستقبل عن فكرة الاستئصال والقمع الجماعي وانتهاك حقوق الانسان على اوسع نطاق. وما تزال المعارضة تنتظر بدء المشروع الاصلاحي لدى الامير الذي تعارضه قوى التعذيب الخاضعة لسلطة رئيس الوزراء. وتبرز ضرورة ذلك من حقيقة ان سياسات رئيس الوزراء ادخلت البحرين في مشاكل بدون حدود مع جيرانها، حتى أصبح نشوب مواجهات مسلحة امرا غير مستبعد. وقد أصبح الخليج مشبعا بالمعلومات التي ترشح عن البحرين عبر الانترنت وعبر التقارير الدولية التي تبثها وكالات الانباء والاذاعات العالمية. والامل ان تسيطر الحكمة على نفوس بعض الساسة فيتخلوا عن سياساتهم التعسفية التي عفا عليها الزمن، ويتطلعوا الى موقف اكثر وضوحا احتراما لحقوق الانسان. نأمل ان تكون تجربة الاسابيع الاخيرة كافية لاقناع بعض السلطويين بضرورة تقديم شيء ما الى الشعب ليرد عليه بالجميل. والحكومات الخليجية الاخرى مطالبة بالانفتاح على الشعوب الاخرى لقراءة نتائج الصراع بين الحكام والمحكومين. مطلوب وعي كامل لطبيعة المرحلة والاصرار على المطالب العادلة، والابتعاد عن سياسات التراشق من اجل مصالح محدودة. ومطلوب من المواطنين ايضا التحلي بالصبر والاناة وتماسك الموقف الشعبي وذلك